



الشوبكي: الأزمة المالية قد تجبرنا على وقف استيراد المحروقات



لا تدفع فيها
أكثر من 66 شيقلاً
والتوصيل بشيقلين

المدير العام الجديد للهيئة العامة للبترول فؤاد الشوبكي

الأزمة المالية قد تجبرنا على وقف استيراد المحروقات

الأسواق

حياة وسوق
منتصر حمدان

حذر مدير عام الهيئة العامة للبترول، فؤاد الشوبكي، من مخاطر اجتياز السقف

الاثتماني المتفق عليه مع الشركات الاسرائيلية لضمان توفير المحروقات بأنواعها المختلفة، موضحا في مقابلة مع (حياة وسوق) ان الهيئة تخسر قرابة 50 مليون شيقل شهريا لأنها تبيع المحروقات بأسعار اقل من سعر التكلفة.

وأوضح الشوبكي ان الأزمة المالية التي تواجهها السلطة منذ بداية شهر ايلول الماضي ادت الى تراكم عجز مالي على الهيئة في ظل عدم قدرة الخزينة العامة على تغطية العجز الموجود، الأمر الذي يسرع اقتراب الهيئة من السقف الاثتماني، ما يهدد امكانية الاستثمار في توفير سلع المحروقات للمواطنين أو يقود الشركات الإسرائيلية الى زيادة الفوائد المفروضة على الجانب الفلسطيني في حال تم تجاوز السقف المحدد.

وقال الشوبكي: «نحن لغاية الآن لم نتجاوز السقف الاثتماني، لكن هناك مخاوف من اقترابنا من تجاوزه، خاصة إذا استمرت الأزمة المالية الراهنة لدى السلطة وعدم تسديد جزء من الخسائر التي تلحق بالهيئة جراء سياسة الدعم الحكومي لسلع المحروقات».

واشار الشوبكي الى أن تحذيرات وزير المالية د.نبيل قسيس الاخيرة من عدم قدرة السلطة الوطنية على توفير وتقديم الخدمات الاساسية للمواطنين تحذيرات جدية، خاصة ان حدوث عجز في الخزينة العامة سيؤدي الى الاخلال بالالتزامات المالية لمؤسسات القطاع الخاص والمقاولين أو للهيئة المسؤولة عن توفير سلع المحروقات بانواعها المختلفة للمواطنين.

وكشف الشوبكي عن أزمة خاصة بتوفير الغاز لقطاع غزة ناتجة عن تخفيض سعر الغاز بقيمة 4 شواقل لصالح المستهلك على حساب المحطة، الأمر الذي ادى الى تراجع اصحاب المحطات عن شراء الغاز بكميات كبيرة كما كان سابقا.

واكد الشوبكي ان قطاع غزة بات بحاجة الى ما بين 2000 الى 3000 طن من الغاز للتخفيف من الأزمة التي يعيشها، موضحا ان الجهود تبذل حاليا من اجل توفير الغاز واعطاء القطاع اولوية في هذا المجال للتخفيف من هذه الأزمة التي من اسبابها ايضا ارتفاع الامواج في البحر الابيض المتوسط منذ اربعة ايام ما اعاق امكانية انزال باخرة محملة بالغاز من قبل الجانب الاسرائيلي، اضافة الى ان امكانية ادخال الغاز للقطاع بكميات كبيرة ما زالت محدودة ما يستوجب العمل من اجل معالجة هذه الاسباب.

«حياة وسوق» التقى الشوبكي، وفي ما يلي نص المقابلة:

اثير العديد من القضايا والإشكاليات حول الهيئة العامة للبترول. كيف ترى، كمدير عام جديد للهيئة، هذه التحديات؟

كنت اتولى منصب مدير عام الجمارك، وانتقلت لتولي المنصب الجديد بقرار من وزير المالية رغم انني لم اطلبه، واسعى جاهدا للوقوف على كل تفاصيل العمل كمقدمة لتطويره قدر الامكان.

يمكنني القول انه اصبح لدينا في وزارة المالية عمل مؤسساتي لا يتأثر بغياب الأشخاص، وانا

مؤمن بأهمية معرفة الثغرات الموجودة وآلية معالجتها والوقوف على تفاصيل العمل قبل البدء باحداث أية تغييرات.

هل وجدت ثغرات في عمل الهيئة؟

الثغرات لها علاقة بنظام العمل وليس الاشخاص، وانا مؤمن بأنه في ادارة المال العام لا يجب اعتماد الثقة وحدها، لانها لا تكفي، بل يجب ان تكون هناك انظمة رقابة صارمة لمنع حدوث أي خلل.

هل لك ان تحدثنا عن بعض هذه الثغرات؟

الانظمة المعمول بها في مستودعات المحروقات، خاصة في مخازن المحروقات في نعلين التي يجري تخزين الوقود فيها، الأمر الذي يتطلب وضع اجراءات واضحة لمنع اي نقص، ويفترض ان يتم وضع اجهزة رقابة لعدم حدوث اي تقصير.

كم عدد الموظفين في الهيئة؟

يوجد لدينا 128 موظفا، منهم 23 موظفا في الادارة العامة في الضفة، و45 موظفا في المعابر والمستودعات، والباقون موظفو مكاتب.

في سنوات سابقة تم اكتشاف تلاعب من قبل اصحاب شاحنات اسرائيلية وسرقة للمحروقات، هل تم التغلب على هذه المشكلة؟

صحيح. هذا كان موجودا في السابق، حيث تم اكتشاف شاحنة اسرائيلية يقوم صاحبها بسرقة وقودنا من خلال التلاعب في خزان الشاحنة، وتوجهنا للشركة الاسرائيلية وطلبنا تعويضنا عن الخسائر المالية، فعلا تم تعويضنا بقيمة



المخزنة في المحطات.

اما بخصوص التخزين على المستوى الاستراتيجي فاننا كما قلت نستهلك شهريا قرابة 33 مليون لتر، وهذا يعني اننا بحاجة لمخازن تكون قادرة على استيعاب هذه الكميات، وهذا امر مهم لكنه بحاجة لقرارات وسياسات واضحة، فبناء على الرسائل المتبادلة بين وزير المالية د.سلام فياض ووزير المالية الاسرائيلي في الفترة السابقة فقد نصت على نقل المحروقات من الجانب الاسرائيلي للجانب الفلسطيني عبر انابيب وهذا سوف يساعدنا في تقليل التكلفة وسوف يجبرنا في حال تنفيذه على انشاء مخازن تكون قادرة على التعامل مع الوضع الجديد، لكن لغاية الآن لم يتم العمل بهذا النظام. ونحن لا نعلم لغاية اللحظة اين سوف تكون نهاية هذه الانابيب، الموضوع حاجة ملحة لنا لكنه ما زال ينتظر التنفيذ.

لماذا لا يتم استيراد المحروقات من الدول المجاورة والاستفادة من انخفاض اسعار المحروقات هناك؟

نحن نفكر جديا في هذا الموضوع، لكننا بحاجة لاعداد دراسة جدوى اقتصادية للاستيراد وفوائده، اضافة الى معرفة قدرتنا حول تنفيذه ام لا، وهل اتفاق باريس الاقتصادي يسمح لنا بذلك ام لا، كما ان كل قضية مع الجانب الاسرائيلي بحاجة لاتفاق بين الجانبين.

اتفاقية باريس الاقتصادية تجيز لنا الاستيراد بشكل مباشر اما من مصر او الاردن، وحسب معرفتي فان المصفاة الاردنية لا

20 مليون شيقل. وفي اعقاب اكتشاف هذه القضية جرى اعتماد نظام جديد للرقابة من خلال ما يعرف ب«القفل الالكتروني» الذي يتيح لنا مراقبة الشاحنات من لحظة خروجها من المحطة الاسرائيلية حتى وصولها الى المخازن، وبمقدورنا معرفة اي تلاعب في هذا القفل او بالشاحنة.

هل تخضع مخازن المحروقات في نعلين لاشرافكم؟

المخازن في نعلين خاضعة لاشرفانا، وفيها مخزون يومي للمحروقات وليس مخزونا استراتيجيا، حيث نعتمد على ما يتم توريده لنا من اسرائيل بشكل يومي، وهذا يعني اذا توقف التوريد الاسرائيلي يمكن ان نعيش أزمة مباشرة في مجال المحروقات.

ما هي القدرة الاستيعابية في مخازن نعلين؟

يقدر مخزون الوقود في نعلين بمليون لتر، منها مليون لتر بنزين، ومليون لتر سولار، و500 طن غاز، و50 الف لتر كاز، يضاف اليها 500 طن غاز يجري تخزينها في منطقة فرش الهوى في منطقة جنوب الضفة، وهذه الكميات تغطي الاحتياج الفلسطيني بشكل يومي.

ألا يدفعكم ذلك للتفكير في قضية التخزين الاستراتيجي للمحروقات لتجنب الوقوع في الأزمة؟

يمكن ان تنشأ الأزمة في حال توقف التوريد من الجانب الاسرائيلي، وهذا يعتمد على الكميات

لا مخزون استراتيجي، اسرايل تورد المحروقات بشكل يومي

خسارتنا ٥٠ مليون شيقل منذ أيلول والخزينة غير قادرة على سد العجز

السلطة تدعم اسطوانة الغاز بـ ١٥ شيقلا، وسعرها ٦٦ للمستهلك، والتوصيل بشيقلين

سائق شاحنة اسراييلي سرق منا، والتعويض: ٢٠ مليون شيقل

وقف العمل بنظام الكوبونات للاجهزة الامنية وكبار المسؤولين

اسطوانات غاز دون فحص منذ ١٥ عاما ومحطات وقود «موجودة بحكم الواقع»

لماذا لا نستورد الوقود من الأردن؟ المصفاة لا تكفي احتياجاتهم

اتفاقية باريس تلزما بمواصفات ومقاييس اميركية او اوروبية او اسراييلية

عجز مالي على الهيئة تعجز الخزينة العامة عن تغطيته، الأمر الذي يسرع اقتراب الهيئة من السقف الائتماني، وهذا يهدد امكانية الاستمرار في توفير سلع المحروقات للمواطنين أو يقود الشركات الإسرائيلية الى زيادة الفوائد المفروضة على الجانب الفلسطيني في حال تم تجاوز السقف المحدد.

نحن لغاية الآن لم نتجاوز السقف الائتماني، لكن هناك مخاوف من اقترابنا من تجاوزه خاصة إذا ما استمرت الأزمة المالية الراهنة لدى السلطة وعدم تسديد جزء من الخسائر التي تلحق بالهيئة جراء سياسة الدعم الحكومي لسلع المحروقات. كما ان تحذيرات وزير المالية، دنيل قسيس الأخيرة من عدم قدرة السلطة الوطنية على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين تحذيرات جدية، خاصة ان حدوث عجز في الخزينة العامة يؤدي الى الاخلال بالالتزامات المالية لمؤسسات القطاع الخاص والمقاولين وللهيئة المسؤولة عن توفير سلع المحروقات بانواعها المختلفة للمواطنين.

ولا يتوقف الأمر عند عدم دفع خسارتنا من الخزينة العامة بل هناك تعثر من قبل شركات عديدة ونحاول اتمام تسوية مالية معها وتقديم تسهيلات لضمان حق السلطة الوطنية مع هذه الشركات، لكن نحن نتحدث عن نظام مترابط يؤثر ويتأثر بأية اشكاليات تواجه هذا النظام.

ماذا بخصوص احتياجات غزة من المحروقات؟

نحن لا نورد لغزة الا الغاز، فالسولار والبنزين تحصل عليه غزة اما من مصر عبر التهريب من الانفاق او الباخرة التي تبرعت بها قطر، والكميات التي تأخذها غزة منا تتراوح ما بين 100 الى 200 الف لتر من الغاز، ونحن بالمجمل نخسر في كل اسطوانة غاز قرابة 15 شيقلا، وهذا شكل من اشكال الدعم الحكومي للغاز الذي يباع في الضفة او القطاع.

رغم ذلك فان هناك ازمة خاصة بتوفير الغاز لقطاع غزة ناتجة عن تخفيض سعره بـ 4 شواقل لصالح المستهلك على حساب المحطة، الامر الذي ادى الى تراجع اصحاب المحطات عن شراء الغاز بالكميات التي اعتادوا عليها، وتقدر حاجة قطاع غزة للغاز في اعقاب الازمة الاخيرة بما بين 2000 الى 3000 طن، مع التأكيد على ان الجهود تبذل حاليا من اجل توفير الغاز واعطاء القطاع اولوية في هذا المجال للتخفيف من هذه الازمة التي من اسبابها ايضا ارتفاع الامواج في البحر الابيض المتوسط منذ اربعة ايام ما اعاق امكانية انزال باخرة محملة بالغاز من قبل الجانب الاسراييلي، اضافة الى ان امكانية ادخال الغاز للقطاع بكميات كبيرة مازالت محدودة ما يستوجب العمل من اجل ايجاد معالجة لهذه الاسباب بما يسهل توفير الغاز للمواطنين في القطاع.

المرتبطة بتحديد الاسعار؟

سعر المحروقات بشكل عام مرتبط بسعر صرف الدولار مقارنة مع سعر صرف الشيقل، وبما اننا مرتبطون اقتصاديا مع اسرايل فاننا نتأثر بتذبذب الاسعار العالمية وسعر صرف العملات، كما ان تغير الضرائب والسعر العالمي واستقرار المنطقة تكون له تأثيراته على اسعار الوقود بشكل عام اضافة الى زيادة الطلب على هذه السلعة ذات الطابع الحيوي والاستراتيجي.

اما بخصوص سعر الغاز فاننا نقوم بتحديد سعرين واحد للوكيل وآخر للمستهلك، وهو الذي يتم اعلانه في الصحف ووسائل الاعلام المحلية، فعلى سبيل المثال فان اسطوانة الغاز يصل سعرها الى 66 شيقلا لدى الموزع، وخدمة التوصيل يفترض ألا تزيد على 2 شيقل، وصدف وعاقبنا وكلاء لانهم تجاوزوا هذا السعر، وللاسف نجد ان المواطن يشتكي لكنه لا يريد اكمال شكواه بالكشف عن اسم الوكيل، ونحن قمنا في السابق بمعاينة موزعين وبماكاننا وقف ترخيصهم لفترة، لكن الأمر مرتبط بوجود معلومات دقيقة وهذا يعتمد على المواطن والمستهلك.

اثيرت اشكاليات بخصوص نظام الكوبونات وحصص قوى الامن من المحروقات، كيف تمت معالجة هذا الموضوع؟

بداية أود التأكيد انه تم وقف العمل بنظام الكابونات منذ اشهر للاجهزة الامنية وكبار المسؤولين، فقد اصبح لدينا نظام جديد يقوم على تخصيص حصة من المحروقات تتولى ادارتها الادارة المالية العسكرية، كما يجري العمل من اجل تطبيق نظام الكتروني للتعبئة من خلال تركيب جهاز في المحطة مربوط مع المركبات الحكومية، وهذا يضبط عملية الانفاق، مع اهمية الاشارة الى ان مخصصات الامن من المحروقات لم تعد تابعة لوزارة المالية بل للادارة المالية العسكرية.

الهيئة العامة للبتترول من اكبر المؤسسات التي تغذي الخزينة العامة بالايادات، فهل يتم انصافها؟

نشترى المحروقات بسعر ونبيعه للمواطن بسعر اقل مما نشتره وتتجاوز خسارتنا بعد ازمة أيلول (الذهاب الى الأمم المتحدة واجراءات اسرايل العقابية)، 50 مليون شيقل شهريا، ولضمان توصيل المحروقات فاننا بحاجة لتعويض هذه الخسارة من الخزينة العامة، لكن الازمة في الخزينة تنعكس على الهيئة العامة للبتترول. هناك مخاطر اجتياز السقف الائتماني المتفق عليه مع الشركات الاسراييلية، وبالتالي فان الأزمة المالية التي تواجهها السلطة الوطنية منذ بداية شهر ايلول الماضي ادى الى تراكم

المعدنية في الابنية والعمارات، خاصة انه من المفترض ان يحصل صاحب البنية على رخصة من هيئة البترول وتحت اشراف الدفاع المدني، لا سيما ان هذه الاسطوانات قد تحوي بين طنين وثلاثة أطنان من الغاز، ولها مدة صلاحية تصل الى 15 سنة، وانا اعرف ان بعض المخازن تجاوز عمرها هذه الفترة دون اخضاعها للفحص.

لذلك، فان الحديث عن هذا الموضوع بحاجة لمشروع كبير، لكن المعيق الاساسي هو ان سوقنا مفتوحة على السوق الاسراييلية، وهو ما يمنع تنفيذ هذه المشاريع الحيوية.

لماذا لا يتم اعتماد آلية للضبط والمراقبة على الاسطوانات في محطات التعبئة؟

هذا صحيح، لكن المخاوف بالنسبة لنا هي تهريب الاسطوانات من الجانب الاسراييلي، وهذا الامر مرتبط بتنفيذ مشروع متكامل، خاصة في ظل غياب القانون الذي يحكم عمل الهيئة، اضافة الى اننا لسنا جهة رقابية بل نمارس دورنا بـ«العرف»، وهناك جهات رقابية مثل الدفاع المدني، والمواصفات والمقاييس وحماية المستهلك وهذه الجهات لا تتبع لوزارة المالية، ورغم ذلك نحاول الحصول على قرار من مجلس الوزراء بأخذ دور الرقابة والضبط في قانوني حماية المستهلك والمواصفات والمقاييس.

في حال وجود شكاوى حقيقية فاننا نأخذ عينات من المحطات ونرسلها لمختبرات معتمدة للتأكد من سلامة هذه السلع وجودتها، وهنا اود التأكيد على ان جودة المحروقات التي نشترها من الجانب الاسراييلي لا تقل عن جودة المحروقات المباعة في اسرايل.

واذا وصلت لدينا شكاوى بهذا الخصوص فاننا نقوم على الفور باجراء فحوصات مخبرية والتأكد من هذه الشكاوى، وبناء على النتائج نتخذ الاجراءات القانونية.

بعض المحطات قديمة، وهي تعمل منذ سنوات طويلة بخزانات قديمة، كيف تتعاملون معها؟

صحيح. ولا نقوم باخضاعها للفحص، والسبب ان هذه المحطات مرخصة من سنوات طويلة وهي موجودة بحكم الامر الواقع. ونحن نسعى لتنفيذ دراسة من قبل معهد اقتصادي متخصص حول توزيع هذه المحطات والعمل من اجل اعادة توزيعها بما يخدم مصلحة المواطن والمستهلكين ويعظم ارباح اصحابها من خلال تسهيل نقلها لاماكن جديدة تحقق الفائدة للمستثمر وتضمن امن وسلامة المواطنين، ونأمل ان تساعدنا هذه الدراسة في احداث تغيير ايجابي في هذا الموضوع.

من خلال المتابعة نجد ان هناك تباينا وتلاعبا في بعض الاحيان بالاسعار، ما هي العوامل

تكفي الاحتياج الاردني من المحروقات، وبالتالي فان اتفاقنا مع الاردن على الاستيراد سوف يدفعنا باتجاه زيادة قدرة المصفاة الاردنية بقدر احتياجاتنا، كما ان اتفاقيات باريس تلزما باستيراد السلع من الخارج بمواصفات ومقاييس اميركية او اوروبية او اسراييلية.

ماذا عن التكلفة الاجمالية لاستهلاكنا من المحروقات شهريا؟

نستهلك شهريا قرابة 33 مليون لتر من المحروقات، منها 16 الى 17 مليون لتر بنزين والباقي سولار، اما بخصوص التكلفة فهي على النحو التالي: السولار تكلفته علينا تصل لكل ألف لتر الى 7.283 شيقلا، اما البنزين فيصل سعر الألف لتر الى 6.962 شيقلا، في حين ان تكلفة الكاز تصل الى 7.259 شيقلا لكل 1000 لتر، وهذا حسب اسعار الشهر الجاري لأن الاسعار تختلف من شهر الى آخر. وهنا اود الاشارة الى ان معدل استهلاكنا من الكاز يصل في فصل الشتاء الى 300 ألف لتر، وينخفض ذلك في بقية فصول السنة ليصل الى ما بين 35 و40 الف لتر.

ماذا بالنسبة لاحتياجاتنا من الغاز؟

نحن نحتاج من الغاز حوالي 7000 طن في الصيف، وفي الشتاء تتضاعف الكمية لتصل إلى ما بين 12 الى 13 الف طن، ويجري وضعها في مخازن مستأجرة من القطاع الخاص تحت اشراف الهيئة، ولدينا مخزانان: احدهما يستوعب 500 طن في نعلين ويغذي منطقة وسط وشمال الضفة، وآخر في الجنوب يستوعب 500 طن، وهو موجود في منطقة فرش الهوى بين ترقوميا والخليل.

هل هذه المخازن آمنة؟

المخازن آمنة على المستوى الفني والفلسطيني، لكن اسرايل تتعرض لأي مكان، وعندها فاننا نصبح تحت رحمتها في كل شيء، اما في ما يتعلق بالسلامة العامة والدفاع المدني فهي آمنة.

ماذا بالنسبة لاسعار الغاز وتذبذبها واستمرار توزيع الغاز في اسطوانات؟

في ما يخص موضوع الاسطوانات، فهذا يحتاج لمشروع كبير حتى يتم احداث التغيير المطلوب دون تكليف المواطنين اعباء مالية جديدة، خاصة ان اسطوانة الغاز ملك شخصي للمواطن وليست مملوكة للشركات، فنجد ان مواطنين يتوجهون لتعبئة الغاز من المحطات رغم ان هذا الامر ممنوع قانونيا لكننا نتجاوز عنه بسبب الاوضاع الاقتصادية.

وقبل فترة عقدنا سلسلة اجتماعات مع الدفاع المدني وهيئة المواصفات والمقاييس وجرى بحث امكانية تنفيذ مشروع لعمل صيانة لكل اسطوانات الغاز في البلد بما في ذلك المخازن

مدير «النفائيات الصلبة» يقترح:

مخلفات أكثر.. رسوم أعلى

حياة وسوق
عاطف أبو الرب«النظافة من الإيمان»
و «النظافة مقياس الحضارة»... كثيراً ما

نقرأ عبارات تدعو المواطنين للحفاظ على مدنهم وقراهم، وفي الماضي كان الشباب ينظمون نشاطات تطوعية لتنظيف أحيائهم، أما اليوم فقد انحصرت مسؤولية النظافة بصورة أو بأخرى بالهيئات المحلية، يا ترى هل حصر النظافة بالهيئات المحلية يحقق العدل و «النظافة»؟ وهل ما تقتضاه الهيئات المحلية من رسوم مقابل خدمة النفائيات جديرة بتحقيق نتائج مرضية للجسم؟ وهل حقيقة أن المواطن شريك في الحفاظ على النظافة؟ وإذا افترضنا أن مسؤولية النظافة داخل الهيئات المحلية من مسؤولية البلدية أو المجلس القروي، فعلى من تقع مسؤولية النظافة في الطرق والشوارع الخارجية؟

المهندس هاني شواهنة، المدير التنفيذي لمجلس خدمات الصلبة في شمال الضفة، قال إن مشكلة النفائيات من أصعب المشاكل التي تحتاج حلاً جذرياً، فهي تؤثر على تفاصيل حياة كل مواطن، ولا يجوز أن يستمر الواقع على الحالة الراهنة. واعتبر شواهنة أن مسؤولية النفائيات تقع على كاهل عدة أطراف، ولا يجوز أن تبقى البلديات والهيئات المحلية الجهة الوحيدة المسؤولة عن هذا الملف الشائك. وقال شواهنة: «داخل الهيئات المحلية تقوم البلديات والمجالس القروية بجمع النفائيات المنزلية، ومخلفات المحلات التجارية والورش، لكن هذا جزء بسيط من النفائيات الواجب التخلص منها». وأضاف: «حتى هذا الملف لا يزال يحتاج الكثير من العمل لتحقيق نتائج أفضل مما هي عليه الآن. فالنظافة ليست بالمستوى المطلوب في مختلف المواقع». وشدد على ضرورة إعادة تقييم مستوى الخدمات، ورسوم وتعرفة النفائيات التي تقتضاها البلديات من المواطنين.

وقال شواهنة إن خدمة النفائيات من الخدمات التي ترهق موازنة البلديات، فغالبية، إن لم يكن جميع الهيئات المحلية، تحقق خسارة جراء التزامها بجمع النفائيات، يعني ما تقتضاه البلديات لا يغطي نفقات الخدمة، وهذا الأمر يستدعي إعادة تقييم، وتطوير نظام جباية قادر على تغطية تكاليف الخدمة وتطويرها.

وأشار إلى أن كل بلدية قادرة على تعديل الرسوم بقرار من المجلس البلدي أو القروي، وذلك إذا قررت هذه البلديات تحسين ورفع مستوى خدمات النظافة فيها. وبين شواهنة أن الأمر لا يقف عند حد النفائيات المنزلية، فهناك مخلفات البناء والأثاث، وأغصان الأشجار، ومخلفات أخرى تحتاج لنظام يرتقي بالخدمة، ويوفر للبلديات موارد مالية للقيام بإزالة هذه المخلفات، فلا يجوز أن تبقى في الشوارع، كما أنه من غير المعقول أن يترك أمر التخلص من هذا النوع من النفائيات للمواطن، الذي غالباً ما يقوم بإلقاء مثل هذه النفائيات في الشوارع العامة، أو يقوم بحرقها، وهذا بحد ذاته يساهم بتلوث البيئة، ولا يساهم بنظافة البلد. واقترح المهندس شواهنة أن تقوم البلديات بسن أنظمة وفرض رسوم معقولة تمكن البلديات من جمع هذا النوع من المخلفات، لكن بشرط توفير أماكن خاصة لتجميعها، وعدم إلقائها في الشوارع العامة، حيث درجت العادة على إلقاء المخلفات في مداخل المدن والقرى، وفي الشوارع الفرعية الخارجية، وهذا غير مقبول، ومن شأنه أن يخلق واقعا بيئياً سيئاً. ولتطوير موارد الهيئات المحلية من خدمة



من النجاح في نظافة شوارعها.

واعتبر شواهنة وجود نظام عقوبات ضرورة لا بد منها للوصول لمستوى أفضل في النظافة. كما أشار إلى ضرورة إيجاد آليات أخرى مثل تدوير النفائيات، وما تحتاجه من فرز للمخلفات من قبل المواطنين في حاويات خصوصية، يتم فيها فرز النفائيات من المصدر، وذلك بما يساهم بتقليل كمية النفائيات من جهة، وحماية البيئة من التلوث في بعض المخلفات، خاصة البلاستيكية منها. وأشار إلى أن بعض الأنظمة تقدم حوافز للبلديات التي تقوم بفرز المخلفات، حيث يحصل المجلس البلدي أو القروي الذي يلتزم بفرز نسبة من النفائيات، على مكافأة مالية من الحكومة، وقال: هذا النظام متبع في دولة الاحتلال، فكل هيئة محلية تفرز ربع ما تنتجه من نفائيات تحصل على مكافأة من الحكومة، وذلك من أجل تشجيع البلديات على فرز النفائيات، وإعادة استخدامها.

وأعرب شواهنة عن أمله في أن يتم بحث ملف النظافة بصورة جماعية، واتخاذ قرارات جريئة، مثل رفع قيمة تعرفه جمع النفائيات، وإعادة تصنيف المحال التجارية والمنشآت بطريقة تحقق العدالة، وتساهم بتحسين مدخولات البلديات من مرفق النفائيات، وكل ذلك لتوفير المال اللازم لرفع مستوى خدمة النفائيات في بلادنا. وشدد شواهنة على ضرورة أن يشترك في هذه العملية ممثلو القطاعات المختلفة، والمواطنون.

أما عن النظافة خارج نطاق وحدود الهيئات المحلية، فقال: «المطلوب أن تكون هناك هيئة مسؤولياتها الحفاظ على النظافة في الشوارع الخارجية، وهذه حسبما اعتقدت من مسؤولية وزارة البيئة، وعلى هذه الوزارة استحداث نظام يمكن من خلالها توفير آليات لجمع النفائيات خارج التجمعات السكانية، جنباً إلى جنب مع سن قوانين تجرم من يقوم بإلقاء المخلفات في الشوارع العامة، والرئيسية. وهنا الحديث عن المخلفات الصلبة، مثل مخلفات البناء، ومخلفات الخردة والبلاستيك، وغيرها من المخلفات التي لا يشملها نظام جمع النفائيات في التجمعات السكانية». وأشار شواهنة إلى أن مجلس خدمات النفائيات الصلبة بادر منذ وقت بوقت بجمع النفائيات البسيطة من الشوارع الرئيسية في محافظة جنين، حيث يقوم عمال بجمع النفائيات والمخلفات التي يرميها المواطنون في الشوارع العامة، وقال: هذه الخدمة يتحملها مجلس الخدمات للمساهمة في نظافة البلد، لكنها لا تكفي، فالنفائيات الثقيلة، ومخلفات البناء تحتاج لرؤية وسياسة عامة، وهذا خارج نطاق صلاحيات مجلس الخدمات.

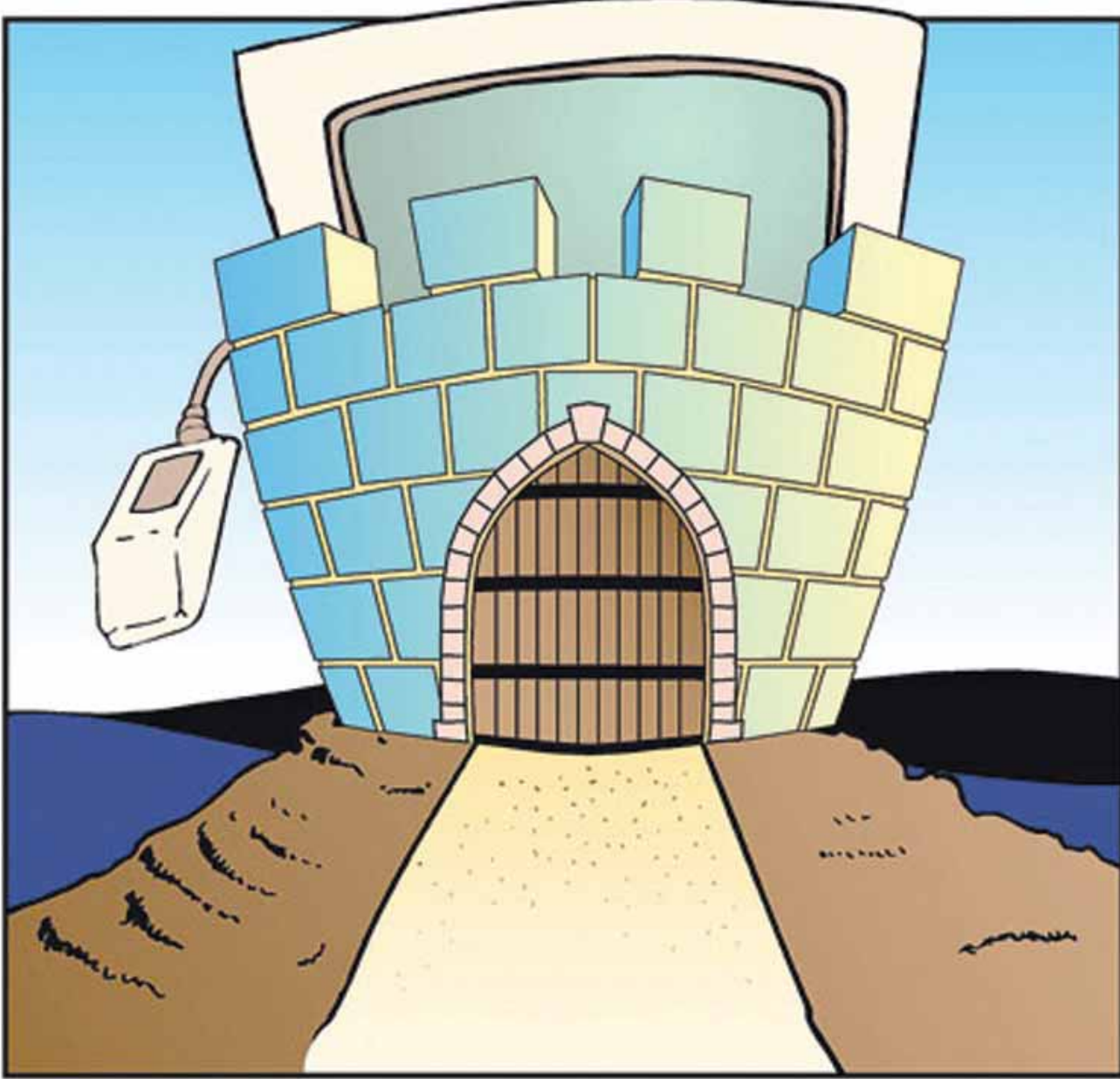
وعن رؤيته لتحسين مستوى النظافة، وتطوير خدمة جمع النفائيات، قال شواهنة: هذا الأمر يحتاج لخطط وسياسات، تبدأ من نشر ثقافة وسن قوانين تجرم كل من يتسبب بتلوث البيئة، خاصة إلقاء النفائيات في الأماكن العامة، فقد حققت الدول التي تجرم إلقاء النفائيات الكثير

النفائيات اقترح مدير مجلس الخدمات أن تعيد البلديات دراسة المهن المختلفة، وفرض رسوم تتناسب مع حجم المخلفات التي تنتجها هذه المحلات، خاصة محلات بيع الخضار، واللحوم، ومواد البناء، والبلاط، واعتبر أن ما تدفعه بعض المحال التجارية لا يغطي تكاليف النفائيات التي تنتج عنها ليوم أو لأسبوع، وعليه فقد شدد على ضرورة أن يكون هناك هامش لفرض رسوم تتناسب مع معدل المخلفات الناتجة عن المحل التجاري. حتى المنازل فقد اقترح شواهنة أن تعاد دراسة الرسوم عليها، وفرض رسوم تتناسب مع حجم المخلفات التي تنتجها الأسرة، وقال: بناءً على دراسات علمية فإن معدل المخلفات للأسرة في جنين تعادل 1.8 طن سنوياً، وهذا يكلف بلدية جنين حوالي 310 شواقل، بحد أدنى، فيما تبلغ قيمة الرسوم التي تجبها بلدية جنين 180 شبقلاً، هذا يعني أن البلدية تدفع الفرق من مدخولاتها، وهذا غير مقبول.

وأشار إلى أن بلديات أخرى تتحمل مبالغ أكبر مما تتحمله بلدية جنين، وهذا يستدعي أن تعيد البلديات تقييم سياساتها في هذا المجال. وأشار شواهنة إلى أن هناك هيئة وطنية تعمل على إعادة دراسة تعرفه النفائيات، وهذه الهيئة هي اللجنة الوطنية لإدارة النفائيات الصلبة، وتضم ممثلين عن سبع وزارات وهيئات في السلطة، وتعمل منذ سنوات على وضع تعرفه موحدة لخدمة النفائيات، لكن بكل أسف حتى الآن لا توجد نتائج بخصوص هذه التعرفة.

أدوات قرصنة إلكترونية ماهرة..

مصممة خصيصا لإيذاءك



ابتداء من التسلسل إلى بطاقات الصراف الآلي لسرقة أموالك، ووصولاً إلى مضخات الإنسولين غير الأصلية، فإن للتكنولوجيا جانبها المظلم. ويمكن لتلك الأشكال المتعددة من التكنولوجيا الماهرة أن تؤدي إلى عواقب وخيمة.

لقد اعتدنا فكرة أن القراصنة يحاولون اختراق حواسيبنا، ولكن حتى أجهزة التلفزيون، وسياراتنا، وهواتفنا، وأجهزتنا المنزلية، أصبحت اليوم معرضة للقرصنة نظراً لاستخدامنا «واي فاي» و «البلوتوث»، وتقنية «RFID» (تحديد الهوية باستخدام الموجات الراديوية)، والأجهزة الخلوية، وأجهزة «GPS» الملاحية.

قرصنة

اليوم أصبح بإمكان القراصنة فتح أبواب سيارتك بل وحتى إدارة المحرك، أو سرقة بطاقتك الائتمانية بمجرد المرور إلى جانبك ودون حتى لمس حافظة نقودك. كما أصبح بإمكانهم التسلسل إلى مضخة الإنسولين التي تحافظ على حياتك، وإيذاؤك. وفيما يلي جولة تشتمل على بعض أنواع التكنولوجيا التي يستطيع الأشرار استخدامها لسرقتك وسرقة كل شيء من حولك، وفقاً لمجلة «بي سي ورلد».

- أجهزة التجسس على ماكينات الصراف الآلي: أجهزة التجسس على ماكينات الصراف الآلي (ATM Skimmers) يتم تثبيتها خلسة في ماكينات الصراف الآلي ويتم برمجتها لقراءة وتسجيل البيانات المسجلة على بطاقتك المغناطيسية المصرفية ثم تمرير تلك البيانات إلى المجرمين.

وكانت أجهزة التجسس القديمة تجعل مدخل البطاقة يبدو كبيراً على نحو غير طبيعي أو مريب، ولكن التعرف على أجهزة التجسس الجديدة بات أمراً صعباً للغاية، إذ إن حجمها صغير للغاية حتى إن اللص يستطيع الآن إدخال جهاز التجسس مباشرة داخل مدخل البطاقات في جهاز الصراف الآلي الموجود أمام منزلك، أو في المتجر أو محطة البنزين.

ونظراً لأن المعلومات الموجودة على بطاقتك الائتمانية عديمة الفائدة دون الرمز الشخصي (PIN code)، اخترع المجرمون شريحة مطاطية شفافة يتم تثبيتها على لوحة مفاتيح ماكينة الصراف الآلي لكي تسجل الرمز الشخصي للضحية.

- الرسائل الحربية (War Texting): قد يبدو مصطلح «الرسائل الحربية» شيئاً يتوقف جندياً شارداً البال لكي يقوم به خلال هدنة في ميدان المعركة، ولكنها تشير في الحقيقة إلى قرصنة الأجهزة الموصولة بشبكة «GSM» لاتصالات الهاتف الجوال. عادة ما تعتمد كاميرات المراقبة وأنظمة الأتمتة المنزلية والسيارات على نظام «GSM» العالمي هذا للحصول على التحديثات الحاسوبية عبر الهواء. وعلى الرغم من أن هذا النظام العالمي لاتصالات الهاتف الجوال يجعل من تحديث تلك الأنظمة أمراً أكثر سهولة، فإنه يتركها معرضة للهجمات الخارجية.

خلال المؤتمر الأمني «بلاك هات» بلاس فيغاس الذي عقد خلال العام الماضي، عرض دون بيلي، وماثيو سولنيك، المستشاران بالشركة الأمنية «أي سيك بارتنرز» الخطر الذي تمثله «الرسائل الحربية» من خلال فتح أبواب سيارة «سوبرا وأوتباك» ثم إدارة المحرك عن بعد. فعن ذلك يقول بيلي إنه احتاج وزميله سولنيك إلى نحو ساعتين لكي يكتشفا كيف يمكنهما اعتراض الرسائل اللاسلكية بين السيارة والشبكة ثم إعادة إنتاج الرسائل من جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به.

أدوات تغلغل سرية

- «باور بون»: يعد ذلك الجهاز المتطور من المخاطر الأخرى التي تلوح في الأفق، وهو عبارة عن جهاز مخادع لا يستطيع الضحية رصده نظراً لأنه لا يبدو غريباً أو خارجاً عن السياق.

ويشتمل جهاز «باور بون» الذي قدمته شركة «بونى إكسبرس» على أداة لا سلكية سرية، إلا أنه يبدو مجرد جهاز صغير للحماية من زيادة فجائية في التيار الكهربائي. وقد تم تطوير «باور بون» من خلال شركة «بونى إكسبرس» بتمويل من وكالة مشاريع الأبحاث الدفاعية المتقدمة (DARPA)، وهي وكالة مختصة بالبحوث السرية والتجريبية تابعة لوزارة الدفاع.

ويمكن الجهاز المزود بتقنيات «واي فاي» واسعة النطاق، و «بلوتوث» ذات النطاق 1000 قدم، والاتصالات الهاتفية من الجيل الثالث «3 جي»، بالالتفاف حول شبكتك الأمنية وجدران النار الدفاعية في الكمبيوتر، بينما يحافظ على اتصال سري مستمر مع الجهة التي تقود الهجوم ضدك.

ويجب أن تثير قدرة الشخص الخبير على نسخ البيانات الموجودة على الرقاقة بتلك البساطة علامات الخطر بالنسبة لأي شخص يستخدم تلك التكنولوجيا في التعامل مع البيانات الشخصية.

تحديد الموقع الجغرافي

نظام تحديد المواقع العالمي (GPS): إن هذا النظام في ذاته تكنولوجيا نافعة، ولكن تثبيته في الهواتف الذكية يمكن أن يمثل إشكالية، حيث يستخدم مطورو التطبيقات النظام لأسباب أخرى بخلاف التحديد المباشر لخطوط الطول والعرض.

وعلى سبيل المثال، تعتمد تطبيقات مثل «فورسكوير» على نظام «جي بي إس» لتتبع العادات الاجتماعية لمستخدميها وعاداتهم في ما يتعلق بالإفناق، حيث تجعل مستخدميها يشاركون من خلالها أين يقضون أوقاتهم.

ومن جهة أخرى فإن مطوري التطبيقات التي تعتمد على تحديد الموقع الجغرافي، عادة ما يقدمون «واجهة برمجة التطبيقات» الخاصة بهم إلى طرف ثالث، ما يزيد من خطر الاستغلال من قبل الأشخاص الفضوليين. وذلك هو ما حدث تماماً في نيسان الماضي، من خلال تطبيق معروف باسم «Girls Around Me». فباستخدام مزيج من تطبيق «فور سكوير» و«واجهة برمجة التطبيقات» الخاصة في «فيس بوك»، فإن تطبيق «Girls Around Me» يستطيع أي أحد عبره تحديد مكان امرأة قريبة منه والوصول إلى اسمها، بل وحتى صورتها.

وقد يكون أكثر الجوانب إزعاجاً في مثل ذلك الموقف هو أنه وفقاً للقانون الحالي فإن كل ما فعله مطورو تطبيق «Girls Around Me» لكي يجعلوا معلومات الأفراد متاحة لمستخدمي التطبيق كان قانونياً تماماً، وهو ما يثير المخاوف بشأن ذلك المستوى المزعج من جمع البيانات.

وتقول الشركة المنتجة للجهاز إن «باور بون» هو جهاز يفترض أن يعمل كأداة اختبار للشغرات الموجودة في الشبكات، ولكن أي أحد يستطيع شراء ذلك الجهاز مقابل 1300 دولار. وأخذاً في الاعتبار القيمة المرتفعة للمعلومات الموجودة على الشبكات التجارية، فإن سعر جهاز «باور بون» المرتفع لا يضمن أن المجرمين لن يتمكنوا من شرائه.

- تقنية (RFID)، وتعني «تحديد الهوية باستخدام الموجات الراديوية». رقائق تحديد الهوية باستخدام موجات الراديو هي أجهزة صغيرة تحتوي على معلومات حول الشيء الذي تثبت عليه، والذي يمكن أن يتراوح بين بطاقات الهوية التي تحمل معلومات طبية شخصية، أو مفاتيح السيارة، أو جواز السفر الأمريكي، وصولاً إلى المفتاح الإلكتروني للأبواب، أو البطاقة الائتمانية.

والهدف الأساسي من رقائق «تحديد الهوية باستخدام الموجات الراديوية» هو إرفاق المعلومات الرقمية بشيء غير رقمي مما يجعل تتبع ذلك الشيء والتواصل معه أسهل.

وهناك بعض الأنواع من تلك الرقائق لا تتطلب بطارية، بل تتزود بالطاقة كهرومغناطيسياً من خلال أقرب مستقبل. ولكن أي شيء مثبت به تلك الرقائق يصبح عرضة للقرصنة، ونظراً لانخفاض سعر تلك الرقائق الذي يصل إلى 0.07 دولار لكل منها، من المرجح أن نرى تلك الرقائق مستخدمة في الكثير من الأشياء في المستقبل.

وفي المؤتمر الأمني «شموكون» الذي عقد في بداية العام الحالي، والذي يركز على أنشطة القرصنة، تحدثت كريستين باغيت، الباحثة الأمنية، حول مدى سهولة قرصنة البطاقات الائتمانية المزودة بتلك الرقائق. فباستخدام معدات تبلغ قيمتها نحو 350 دولاراً، قامت باغيت بنسخ البيانات الموجودة على الرقاقة المثبتة على بطاقتها الأمنية عن بعد، ووضعها على بطاقة خالية، ثم قامت بسداد قيمة مالية إلى نفسها باستخدام قارئ البطاقات الائتمانية. وقد وصفت باغيت عملية القرصنة تلك بأنها «بسيطة على نحو مفرح».

طريق ملاحية دولية تنافس قناة السويس

أوليغيبه تروك

وغداة صقيع شتاء 2002-2003، الذي اضطر نحو 100 سفينة الى البقاء أسيرة الجليد في بحر البلطيق طوال اسابيع، أدرك القائمون على شركة «مارينفست»، كما يروي باتريك موسبيرغ أحد هؤلاء، أن عليهم تجهيز الناقلات بما تتقي به حصار القشرة الجليدية وكتلها. وفي 2006-2008، طلبت الشركة 6 سفن جديدة من المرتبة «الجليدية». ويبلغ وزن السفينة 75 ألف طن، وثمانها أكثر من 40 مليون دولار (31 مليون يورو). وانتظر السويديون، وغيرهم، قبل الإقدام على توجيه اسطولهم البحري صوب الطريق الشمالية - الشرقية إعلان الروس نظمهم الإدارية والتقنية والاقتصادية الجديدة، وتخفيضهم تعرفه نقل الطن من 30 دولارا، وهو سعر غال، يعود الى عام 1996.

وعزم الروس على الاستثمار في طريق الملاحية «الجديدة». فأوصوا على 6 سفن تشق الجليد وتعمل بالطاقة النووية، وفي مقدورها العمل على عمق بعيد وفي البحار الجليدية وفي الأنهر السيبيرية المتجمدة. وسعوا في استندراج الزبائن واجتذابهم بواسطة تعرفه أقل من السابقة. وأنشأوا شركة «روزاتوم» لإدارة النشاطات النووية، وأتبعوها بشركة «روزا تومفلوت» لتتولى الإشراف على السفن الست. ونصب عيونهم منافسة «الخصم» الكبير، قناة السويس. وتبلغ تعرفه نقل الطن الواحد 5 دولارات تقريبا، وهو سعر متوسط، وتحتسب عوامل أخرى في تقديره مثل وزن الحمولة وحال الطقس.

ولا يشك ياكوف انطونوف في العوائد الاقتصادية للطريق الشمالية - الشرقية. ودليله عمليات حسابية بسيطة بواسطة آلة بدائية: الرحلة من أوروبا الى الصين تدوم 25 يوما وتقتضي 625 طنا من المازوت، اذا سلكت طريق السويس، ومن 2004 الى 2011، انقلب سعر طن الفيول من 200 دولار الى 700 دولار. وعلى هذا، تقتصد الرحلة الشمالية - الشرقية 10 أيام ملاحية و175 ألف دولار ثمن مازوت، من غير حساب التوفير في الرواتب. وقياسا على الوفير، ليس إيجار سفينة كسر الجليد حملا ثقيل، كما يقول انطونوف. فاجتياز قناة السويس يكلف 140 ألف دولار، وتكلفة الطن 5.60 دولار. ومقارنة بهذا، سعرت «روزاتومفلوت» إيجار سفينة كسر الجليد بـ5 دولارات للطن. ويقر السويدي باتريك موسبيرغ بأن ربح 20 يوما ملاحية يعود على شركته بوفر -15 20 ألف دولار في اليوم من ثمن المحروقات. وليس عليه تسديد تأمين من هجمات القرصنة وهو يمر بعرض البحر قبالة الساحل الصومالي، ولا تسديد تكلفة حراسة مسلحة على ظهر الناقلة ورسم عبور قناة السويس.

عوامل الترويج والتفضيل هذه قد يكبحها استكمال المنظمة البحرية الدولية تشريعاتها الملاحية. فهي في صدد مناقشة قانون الملاحة في القطب. ويخشى الروس ان تنص المدونة على حظر المازوت الثقيل، وهو المعتمد في النقل البحري ومن عوامل تقديم الطريق الشمالية - الشرقية على السويس. والمنظمة البحرية الدولية حظرت التغذية بالمازوت الثقيل على الملاحة في القطب المتجمد الشمالي. ومنذ اليوم تعلن شركة «روزا تومفلوت» ضمانها ملاحية قطبية طوال السنة، صيفا وشتاء، وتضطلع بهذا الضمان السفن القادرة على كسر الجليد البالغة سماكته 2.30 متر في سيبيريا الشرقية وتعمل محركاتها على هذا الصنف من المازوت.

ورغم تخلي «غازبروم» عن استخراج الغاز في مياه بحر باريننس العميقة، تزعم الشركة الروسية العملاقة الاستثمار في شبه جزيرة يامال الغنية بـ25 ينبوعا من يناعيق الطاقة. وتشارك «توتال» «غازبروم» في استخراج الغاز السائل. وكان بوتين خطط في 2010، وهو يومها رئيس وزراء ميدفيديف، لتنظيف الأراضي القطبية من التلوث النووي المنتشر في محيط المدن والقرى والقواعد العسكرية والسهوب وجزر المحيط المتجمد. وفي نيسان اعلنت الحكومة تخصيص 30 بليون دولار في الاعوام الثمانية المقبلة لبرنامج استثمارات متفرقة في القطب، وفي تحديث الطرق والسكك الحديدية والمطارات خصوصا. وتعتمد روسيا، بقيادة الرئيس بوتين، توسيع دائرة نفوذها في القطب، وتريد اعتراف الأمم المتحدة بسيادتها الإقليمية على شريط ساحلي عريض، وعمق بحري يتخطيان الحدود المعترف بها. وتبلغ المساحة الاضافية 1.20 مليون كلم مربع. وتشمل خطة الشمال الكبير - والطريق الشمالية - الشرقية جزء منه - إنشاء قواعد عسكرية وملاذات لحراسة السواحل بين مورمانسك ومضيق بيرينغ.

عن «لوموند» الفرنسية

تدور حرب عملاقة بين طريقين ملاحيتين ودوليتين مسرحها الكرة الأرضية ومسالكها المائية. وقطبا الحرب غير المتكافئين اليوم، هما قناة السويس والطريق الشمالية - الشرقية. الأولى تصل حوض المتوسط وشواطئه المشرقية والأوروبية والأفريقية بالمحيط الهندي وحوضه الآسيوي المترامي. وتصل الثانية آسيا بأوروبا مروراً بشمال روسيا المتجمد والجليدي. وتعتبر القناة الاسطورية 18 ألف سفينة تحمل ألف مليون طن من البضائع طوال السنة. ولا تسلك الطريق الشمالية - الشرقية إلا 40 سفينة تنقل 1.2 مليون طن في -5 أشهر من السنة، هي الاشهر التي يذوب فيها الجليد وتفتح طريق الملاحة. وكانت الملاحة البحرية مستحيلة قبل السنوات القليلة الماضية، سنوات ارتفاع حرارة الغلاف الأرضي ومناخه. ويلاحظ ماتشيلاف روكشا، المدير العام لشركة «روزا تومفلوت» في مورمانسك الروسية، أن الطريق البحرية الشمالية لن تخلع قناة السويس عن عرشها أو صادراتها شرايين الملاحة المائية الدولية، لكن النقل البحري بين شمال أوروبا والبلطيق وبين جزء من شمال الصين، ينافس الشريان التقليدي، السويس، منذ اليوم.

والقناة الدولية الجديدة لم تفتح للملاحة إلا في 2010. وتتولى «غازبروم»، شركة الغاز الروسية العملاقة، شق خط ملاحية ضخم في شبه جزيرة يامال، في سيبيريا الغربية. ويتوقع ميخائيل بيلكين، مساعد مدير «روزاتومفلوت»، زيادة حمولة السفن التي تمر بيامال من مليون طن في السنة الى 20 مليونا أواخر السنوات الست المقبلة. والسبب في الزيادة ذوبان الجليد الذي امتد السنة الجارية، للمرة الأولى، من حزيران الى منتصف تشرين الثاني. وكانت المدة، طوال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، تنحصر بين تموز ومنتصف أيلول. وآخر سفينة اجتازت الطريق، هذه السنة، تركتها في 18 تشرين الثاني، وهي ترفع علم جزر مارشال وتنقل غازا سائلا من ميناء هاميرفيسست النرويجي الى ميناء توباتا في اليابان.

وصادف ذوبان قشرة الجليد في الشمال الروسي تحليق اسعار الطاقة. وكان عبور الطريق القطبية النائية اقتصر في 2010 على 4 ناقلات، فقفز العدد في السنة التالية الى 34، والى 46 هذه السنة. والحمولة في معظم الاوقات مشتقات نفطية وغاز، وقليل منها خامات منجمية وسمك مجلد. ولا يقارن عدد السفن السنوي هذا بالـ50 سفينة التي تعبر قناة السويس في اليوم الواحد. لكن ما لا جدال فيه هو أن الطريق الجديدة والمالحة للملاحة بعد انسداد، تجذب الملاحة التجارية الشمالية فوق ما كانت تفعل. ويروي سيم رادمان (47 سنة)، وهو قبطان كرواتي يقود سفينة تملكها «مارينفست» السويدية في غوتبورغ، إبحاره في الطريق الشمالية - الشرقية من يوسور في كوريا الجنوبية، في 11 آب، الى بورفو في فنلندا، التي رسا في مينائها منتصف ايلول، ناقلا حمولة من المحروقات (كبروزين). وهو طوى الطريق في 10 أيام، ومتوسط سرعة مركبته 10 عقد بحرية.

ودون قبطان ناقلة النفط العملاقة «ماريكا» احوال الطقس والجليد وتقلباتها من غير إغفال التفاصيل: الى حين وصول اليابان كانت الاحوال حسنة، وخيم على الطريق ضباب كثيف حين مررنا بشمال المحيط الهادئ، ولما اقتربنا من مضيق بيرينغ ازداد الضباب كثافة وهبت ريح قوتها 4 الى 6، لكن ملاحظتنا لم تتأذ، وصادفنا بعد أن اجتزنا مضيق بيرينغ كتلا من الجليد العائم طوال أيام، وربما حملتها في هذا الوقت من السنة رياح شمالية قوية هبت على الساحل الروسي. وريح الشمال هي الخطر الذي يهدد السفن وتخشاها فوق ما تخشى البرد. وأفلتت الناقلة السويدية من كتل الجليد ومداهمتها، وحماها منها المركب الروسي «روسيا» الذي يشق الجليد، ويفتح طريقا فيه، ويعمل بالوقود النووي.

وعلى كل السفن التي تسلك هذه الطريق ان تقوي مقدمتها، وتملك أجهزة خاصة، وتؤهل طاقمها، وتحمي نبتها، وأن تتسق المواصفات مع السلطات الروسية. وتستحيل الملاحة في هذه المياه إلا خلف واحدة من سفن شق الجليد الروسية الست. وهي مجهزة بمستشفى عائم وبالات إسعاف أولى في حال تدفق النفط من مخازن الحملات الكبيرة. وإذا قدمت السفينة من آسيا، انتظرها مركب كسر الجليد بعد مضيق بيرينغ، وعاد على أعقابها عند زيمبيل الجديدة، الجزيرة الكبيرة التي تفصل بحر كارا من بحر باريننس، على مسافة أيام ملاحية قليلة من مورمانسك. ويقتضي اجتياز الطريق الشمالية - الشرقية 7 - 15 يوما من غير رسو، وفق احوال الجليد، وبسرعة تبلغ 5 عقد الى 13 عقدة.

أرقام

من نفقات المصرف مليارا و100 مليون دولار خلال الربع الرابع من العام الجاري، متوقعا وصول الادخارات في العام 2013 إلى 900 مليون دولار. وأضاف كوربات أن «هذه الإجراءات تعتبر خطوات منطقية في عملية التحول الخاصة بسيتي غروب، ونحن ملتزمون بالاستمرار في تطوير إستراتيجياتنا»، معتبرا أن «شبكاتنا لا مثيل لها.. وقد حددنا المجالات والمنتجات التي لا تعود علينا بالأرباح الكثيرة».

وأوضح أنه سيتم اقتطاع 1900 وظيفة تقريبا في قسم آخر، بهدف «تحسين الإنتاجية الإجمالية في أعمال أسواقنا، لا سيما في المناطق التي تشهد انخفاضا في المنفعة، مثل مجال الأسهم النقدية».

148 مليون دولار

خسائر شركة الخطوط الجوية الاسكندنافية المشتركة «ساس» خلال العام المالي المنتهي في تشرين الأول. وتبدأ السنة المالية للشركة في تشرين الثاني.

وفي تشرين الثاني، وافقت الشركة على إجراءات لخفض التكاليف مع طيارها ومضيفيها لتجنب الإفلاس وتأمين الحصول على خط ائتمان جديد.

وعلاوة على خفض الأجور ومكافآت التقاعد، قالت الشركة إنها تعتزم بيع أصول بقيمة 3 مليارات كرون بما فيها شركتها للطيران الإقليمي «ويديريوي» في النرويج وعقارات.

وقالت الشركة إنه من المتوقع ان توفر إجراءات خفض النفقات 1,5 مليار كرون في العام المالي 2012 - 2013.

493 مليار ريال

فائض الميزانية السعودية في 2012 مع إيرادات إجمالية يتوقع لها أن تصل إلى 1239 مليار ريال وحجم إنفاق يبلغ 746 مليار ريال.

ومن المتوقع أن يصل فائض الميزانية وفائض الميزان التجاري الخارجي إلى مستوى قياسي جديد في 2012 بفضل المستوى المرتفع القياسي لمتوسط إنتاج النفط الخام اليومي وفقا لتقرير شركة الراجحي المالية.

وحسب التقرير الذي نشرته صحيفة الرياض؛ سترجع فائض الميزانية إلى 220 مليار ريال خلال 2013 حسب التوقعات تبعا لانخفاض الإيرادات، بيد أن هذا الفائض يتوقع أن يرتفع بشكل طفيف ليصل إلى 232 مليار ريال في 2014.

وعلى صعيد الميزان التجاري فمن المتوقع أن يصل إلى 944 مليار ريال، بما يمثل 40 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2012، ثم ينخفض إلى 669 مليار ريال بما يمثل 28 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي في 2013، يتوقع أن يظل بدون تغيير في 2014، عند مستوى 678 مليار ريال تمثل 27 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

500 مليون دولار

قرض لمصر من بنك التنمية الأفريقي لسد بعض عجز الموازنة. وقال رئيس مجلس الوزراء المصري هشام قنديل إن القرض يهدف أيضا إلى الإنفاق على وضع خطة إستراتيجية قصيرة الأجل تتيح 2.5 مليار دولار خلال العامين المقبلين لتمويل مشروعات مهمة مثل توسعة مطار شرم الشيخ ومشروعات المياه والصرف الصحي والطاقة الجديدة والمتجددة ودعم قطاع الكهرباء ومحطة كوم أمبو للطاقة الشمسية.

وأعرب قنديل عن التزام الحكومة المصرية بالتصدي لمشكلة البطالة، لافتا إلى أنه تم تشكيل لجنة برئاسته لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة تضم مختلف الوزارات المعنية تتولى لها التشغيل والتدريب تهدف إلى إطلاق برامج محددة في المدى القصير مع التركيز على المحافظات التي ترتفع فيها نسبة الفقر والتركيز على القطاعات كثيفة التشغيل.

1.47 مليار يورو

غرامات فرضتها سلطات مكافحة الاحتكار بالاتحاد الأوروبي على شركات فيليبس وال.جي الكرونيكس وسامسونغ اس.دي.أي وثلاث شركات أخرى لتلاعبها في أسعار أجهزة التلفزيون وأتاييب أشعة المهبط المستخدمة في صناعة الشاشات على مدى عشر سنوات.

وكانت أكبر غرامة وقدرها 313.4 مليون يورو من نصيب شركة فيليبس ومقرها هولندا ثم ال.جي الكرونيكس بغرامة قدرها 295.6 مليون يورو.

وغرمت المفوضية الأوروبية شركة باناسونيك 157.5 مليون يورو وسامسونغ اس.دي.أي 150.8 مليون يورو وتوشيبا كورب 28 مليون يورو وشركة تكنيكلر الفرنسية 38.6 مليون يورو.

وأبلغت شركة تشونغهوا التايوانية عن تلك الممارسات الاحتكارية في سوق أجهزة التلفزيون وشاشات الكمبيوتر ونجت من الغرامة.

وجرى الاحتكار من خلال مجموعتين إحداهما اختصت بالتلفزيون والأخرى بشاشات الكمبيوتر في أنحاء العالم بين عامي 1996 و2006. وخلال تلك الفترة ناقش مدير الشركات كيفية التلاعب في الأسعار واقتسام الأسواق خلال اجتماعات كانت تنتهي عادة بمباراة للجولف.

1.1 مليار دولار

تعتزم مجموعة سيتي المالية الأميركية (سيتي غروب) توفيرها من شطب ما يصل إلى 11 ألف وظيفة. وقال مايكل كوربات، الرئيس التنفيذي في المجموعة، في بيان إن المصرف يخطط لاقتطاع 11 ألف وظيفة، مشيرا إلى أن تلك الخطوة ستخفض

للحد من حوادث السير

نظام جديد لترتيب أدوار سائقي العمومي في المجمعات



الاشجار تحد من الرؤية في شارع نابلس طولكرم

يمنع المواطنين من السير عبره ما يعرضهم لحوادث الدهس، أو وضع اشارات مرورية أو ضوئية أو مرآة محدبة أو بناء جسر للمشاة، أو وضع مطبات معقولة لمعالجة المشكلة.

ودعا الحطاب الى اعادة تنظيم شوارع المدينة الرئيسية كونها غير مرتبة وتعاني حالة غير معقولة من الفوضى، حسب وصفه.

الجزيرة الفاصلة بين الشارعين المتعاكسين، ما يؤدي الى حجب رؤية السائقين اثناء محاولتهم قطع الشارع، ما أدى الى وقوع حوادث دهس اودت بحياة عدد من الاطفال والمواطنين على امتداد الشارع المذكور. وقال الحطاب انه خاطب رئيس البلدية ودائرة السير في المحافظة لازالة الاشجار الحاجبة للرؤية وإحاطتها بجسر من الحديد لكي

يعمدون الى النوم في مركباتهم داخل مجمعات النقل من اجل حجز الأدوار، وبالتالي لا ينامون جيدا، لافتا الى ان الحادث الاخير الذي اودى بحياة احد السائقين في محافظة طولكرم كان ناجما عن سهو السائق اثناء القيادة.

كما تطرق الحطاب الى مشكلة طريق نابلس طولكرم، حيث زرعت البلدية الاشجار على منتصف

اقترح مستشار محافظ طولكرم لشؤون السير علام الحطاب نظاما جديدا للتقليل من حوادث السير الناجمة عن المركبات العمومية التي راح ضحيتها العشرات خلال العام الحالي.

وقال الحطاب لـ «حياة وسوق» إن الكثير من حوادث السير التي وقعت في محافظة طولكرم ناجمة عن السرعة الزائدة أو التجاوز الخاطيء من قبل اصحاب المركبات العمومية الذين يعمدون الى مسابقة بعضهم البعض من اجل الحصول على أدوار متقدمة، غير آبهين بحياة الركاب.

وقال ان لجنة السير في المحافظة بحثت هذا الموضوع مع الجهات ذات الاختصاص وتوصلت الى مقترح نظام يعتمد الى ترتيب ادوار السائقين في المجمعات ضمن آلية محكمة تحفظ حق السائقين بعدالة مطلقة.

ويحجم النظام الجديد عن اعتماد سرعة الوصول الى المجمع كمعيار لترتيب ادوار السائقين. ويساهم هذا النظام في تحقيق مطالب السائقين والغاء عداد مراقبة السرعة الذي يرهق السائقين ماديا.

وقال الحطاب ان توصية سترفع الى وزارة النقل والمواصلات لتطبيق هذه الآلية. ودعا الحطاب كافة السائقين الى دعم هذا النظام كونه يصب في مصلحتهم، ويجنبهم تركيب عداد السرعة، كما يجنبهم السرعة الزائدة، وبالتالي يوصل السائق الركاب بعيدا عن أية اخطار تهدد حياتهم.

وقال الحطاب ان المسافة بين مدينتي طولكرم ونابلس، وبسرعة 80 كم في الساعة تستغرق بين 25 و30 دقيقة، واذا تجاوزت السرعة ذلك الحد، فإنها قد تشكل خطرا حقيقيا على حياة الركاب والسائق.

وانشار الحطاب الى ان الكثيرين من سائقي العمومي

حياة وسوق
مراد ياسين

ركود حاد في طولكرم

لسبب آخر هو وقف عدد من الدول المانحة (مثل الولايات المتحدة الاميركية) دعمها لتنفيذ مشاريع في البنية التحتية.

ويؤكد الزغل لـ «حياة وسوق» ان سلطات الاحتلال كثفت من اجراءاتها العقابية بعد حصول فلسطين على صفة دولة غير عضو في هيئة الامم المتحدة، خاصة في اجراءات الاستيراد والتصدير وعرقلة دخول فلسطينيي الـ ٤٨ الى مدينة طولكرم، ما انعكس سلبا على الوضع الاقتصادي في المحافظة، وفي الوطن بشكل عام. وخلص الى القول: «اسواقنا مغلقة ومحدودة رغم محاولتنا وباستمرار وبمساعدة الدول العربية والأوروبية الصديقة اختراق هذا الحصار».

ويعمد المواطنون الى التقنين حتى في احتياجاتهم الأساسية. التاجر مأمون البوريني دعا السلطة الى اعفاء التجار من «الضرائب المرهقة».

أما مدير عام التخطيط والتطوير في محافظة طولكرم خالد الزغل فأشار إلى حملة تسويق نظمها الغرفة التجارية في مناطق الـ ٤٨ من خلال توفير باصات لنقل المتسوقين مجانا الى طولكرم. ويرى الزغل أن ذلك يمكن أن ينشط الحركة التجارية لولا أن اسرائيل تعرقل دخول فلسطينيي الداخل الى المدينة. واسرائيل هي السبب الأول للأزمة، حسب الزغل، مشيرا الى وقفها تحويل عائدات الضرائب الى خزينة السلطة. ويشير الزغل

تعاين محافظة طولكرم ركودا تجاريا حادا. ويقول تاجر ان عجلة الاقتصاد متوقفة، فلا مال يدخل السوق، ولا متسوقين يدخلونها.

التاجر سهيل ابو طاقة وصف الاوضاع الاقتصادية بـ «البائسة». وقال: الوضع لا يطاق نهائيا. اما التاجر ماهر شحور فيرى ان المشكلة سياسية أساسا، وسببها هو عدم انتظام صرف الرواتب منذ فترة طويلة، واعتبر ان انفراجة سياسية ستعيد «للحلة» الأسواق.

وقال التاجر ضياء السفاريني ان الحركة التجارية تمر بفترة ركود غير مسبوقة، حيث يغيب المتسوقون كليا من اسواق المدينة،

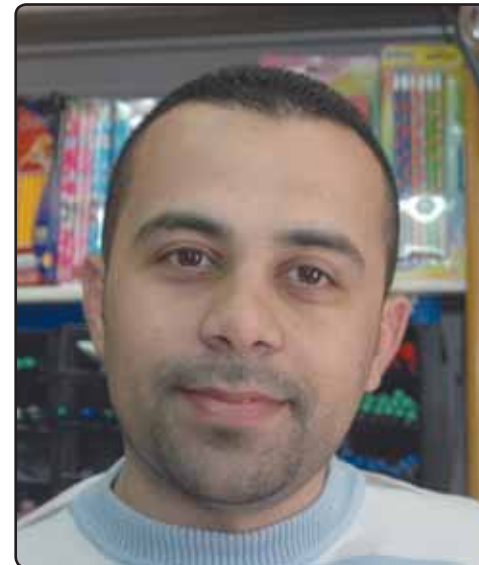
حياة وسوق
مراد ياسين



خالد الزغل



سهيل ابو طاقة



ضياء السفاريني



مأمون البوريني

حياة وسوق - هاني بياتي

اليوم هو السادس عشر من كانون الأول. موظفو القطاع العام لم يتلقوا رواتبهم عن شهر تشرين الثاني بعد. لكن نسبة كبيرة من الموظفين ملتزمون بقروض للبنوك وأقساط لتجار وفواتير للكهرباء والماء والاتصالات.. الخ. ويشكو الموظفون من أن الشركات تريد سداد فواتيرها حالا، ولا تقبل التأجيل، وإلا قطعت الخدمة. لكن الموظف غير قادر على الدفع. فماذا يفعل؟ وكيف «يدبرها»؟

المواطن يسأل: لماذا يصبر الموظف على تأخر الراتب ولا تصبر الشركات على تسديد الفواتير؟



رائد عويجان
ضابط شرطة

هناك اشكالية في تحصيل الشركات لفواتيرها، وهذا حقها، إلا ان الموظف يعيش تحت سقف محدد لراتبه، وعلى الشركات ان تراعيه هذه الفترة، وألا تكون طرفا ضاغطا على الموظف الذي عليه التزامات من ديون واقساط للبنوك. نعلم ان هذه الشركات عليها التزامات لكن لا يجوز ان يكون هذا على حساب الموظف.

الحكومة يجب ان تسدد الرواتب في موعدها لكي لا يكون هناك موظف مدين سواء للشركات الخاصة او البنوك. على الحكومة أيضا أن توضح الازمة القائمة للجميع، وأن تتعامل بأن الجميع تحت المسؤولية لا أن تتحمل فئة وزير الأزمة دون الفئات الأخرى. على النقابة ان تأخذ موقفا جادا في هذه القضية بتعريف الشركات ان الموظف ليس بيده أية حيلة وعليها ان تصبر على ظروف الموظفين.



عبد فراغمة
تاجر

افتقاد التنافسية جعل هذه الشركات تتبع نظام الاحتكار فلا رقابة عليها من احد، فالوطن والمواطن اصبحا ملكا لها، والموظف الغلبان غير قادر على سد حاجياته، فكيف يتأقلم مع تأخير رواتب وسداد فواتير هو اصلا يعلم انها ستصبح ديننا عليه آجلا او عاجلا؟ هذه الشركات قد تمنحك فرصة اولى للتقسيط او التسديد في الشهر المقبل على ان يتم خصم كامل المبلغ عند توفيره لكن الموظف يكون قد وقع في ديون «الها اول ما لها آخر».

على الحكومة ان تجبر هذه الشركات على الصبر على الموظفين كما تفعل سلطة النقد مع البنوك عند تأخير الرواتب او تحصيل الشيكات او القروض، فتكون هناك لجنة او جهة مختارة من وزارة الاقتصاد والغرفة التجارية والنقابة للبحث في اشكاليات تأخير الرواتب وطريقة تحصيل الفواتير وعدم فرض الغرامات.



كمال الحموز
تاجر دواجن

الموظف مغلوب على امره. الحكومة غير قادرة على توفير الرواتب، والشركات الخاصة تسلخ جلده بالفواتير. «الفواتير مش المشكلة». المشكلة في عدم وجود مبدأ التكافل لدى الشركات، فهذه مسؤولية اجتماعية على الجميع ان يعي خطورتها. الشركات عليها واجب ان تقدمه للموظف بالصبر على تحصيل فواتيرها عند نزول الراتب والا تكون شركات احتكارية ربحية همها جمع المال قبل النظر الى الموظف المسكين. رقابة الشركات بشكل فعال، وتنظيم العمل المشترك، وايجاد صيغة توافق على عملية تضمن حصول الشركة على فواتيرها، لكن مع الصبر على الموظف قليلا، لأن هذا الوضع تم اجباره عليه وليس بيده أية وسيلة اخرى، وايجاد التزام من خلال لجنة مشتركة لحفظ الحقوق للطرفين تعمل على تعزيز الوعي الكامل بأن الدور الذي تلعبه هذه الشركات ليس فقط تجاريا او ربحيا وانما خدماتيا، والتزام الموظف بالتسديد في حال تم توفير المال.



حازم حمودة
موظف في وزارة المالية

القضية مرتبطة بسياسات الشركات والوضع الاقتصادي الصعب، وهذا لا يخدم الطرفين، نعلم ان الشركات لديها ارباحها وسياساتها لكن على الحكومة ان تضغط على الشركات لايجاد حل يرضي الطرفين. ليس هناك قانون يفرض عليها التعاون في الموضوع، لكن الامور تكون بالتراضي وهذا بحاجة الى معرفة الاضرار التي يمكن ان تتسبب بها الشركات للموظف جراء الخصومات واحيانا فوائد التأخير التي تفرض عليه لعدم التسديد في الموعد المحدد.

هناك موظفون لا يستطيعون توفير ابسط الاحتياجات لعائلاتهم، وتأتي الفواتير لتضع الموظف في دوامة الديون للشركات والبنوك والاحتياجات المنزلية، وهذا يصعب عليه اداءه في العمل، على الشركات ان تنظر للموظف بعين المسؤولية والرأفة، والا تكون مصلحتها فقط في تحصيل فواتيرها وانما تراعي عدم قدرة الموظف على التسديد في الموعد المحدد بسبب تأخر الرواتب.



خالد ابو الخير
موظف في بنك القاهرة عمان

المشكلة ليست في خصم الشركات للفواتير على الموظفين بسبب تأخر الرواتب، فهذه ليست مشكلة الشركات وانما مشكلة الحكومة بالدرجة الاولى، واذا كانت هناك مشكلة بسبب تحصيل الشركات لفواتيرها فمن الاولى ان تؤمن الحكومة رواتب موظفيها في موعدها لكي لا يصاب القطاع الخدماتي بالشلل، واذا حدث تأخير او خصم يتم التوافق على آلية عمل لمصلحة كل الاطراف.

هناك ثقافة عند الموظفين والمواطنين بشكل عام بعدم الدفع حتى لو كانت الامور تسير بشكل منتظم، ويجب العمل على انهاء قصة الديون العالقة، فهذه الشركات ربحية تتعامل بمبدأ البيع والشراء ولا تريد ان تخسر جراء تراكم الديون، لان هناك التزامات منها للمصدر وهو الجانب الاسرائيلي الذي يتحكم بكافة الموارد فالمشكلة هي كيف نتخلص من السيطرة على الاقتصاد الفلسطيني من قبل الاحتلال اولا ثم يتم مناقشة الوضع الداخلي.



وسام معالي
مهندس بلدية بيت عنان

ظروف الموظف استثنائية فهو لا يحصل على راتبه في موعده، ما خلق نوعا من عدم الثقة لدى التاجر بالموظف، فهو يدفع احيانا في الموعد المحدد واحيانا اخرى لا يدفع لأشهر، وهذا ما جعل الشركات الخاصة وخاصة الخدماتية تحصل فواتيرها في موعدها ولا تصبر على راتب الموظف، كذلك هناك التزامات على الشركات من اجل الايفاء بالتزاماتها لجميع المشتركين. يجب تكوين لجنة لادارة العمليات في الظروف الطارئة من قبل الغرف التجارية ووزارة الاقتصاد الوطني، وخلق شبكة امان تضمن للموظف تحصيل راتبه وتضمن للشركات الحصول على فواتيرها في موعدها، لأن الوضع تكاملي، فالشركات عليها مسؤولية اجتماعية، والموظف مغلوب على امره وعليه التزامات.... يجب ان يكون هناك حل جذري في اسرع وقت.

ماذا لو .. كنت رئيسا لبلدية طولكرم؟

TNB الوطني

هذه
الزاوية
برعاية

حياة وسوق
مراد ياسين

طالب عدد من المواطنين باعادة التنظيم ووضع حد للفوضى القائمة في اسواق طولكرم، وتشكيل مجلس حكماء يشمل المواطنين الذين شاركوا في العمل العام من اجل مساعدة المجلس البلدي في تطبيق برنامجه الانتخابي، واعداد مخطط شامل لعدة سنوات من اجل سد احتياجات المدينة من خدمات ومياه وكهرباء وبنية تحتية، ومعالجة مشكلة انقطاع التيار الكهربائي في المدينة بشكل دائم، وليس بصورة مؤقتة. «حياة وسوق» التقى عددا من المواطنين والمهتمين ليتعرف على اقتراحاتهم.



النائب د. حسن خريشة

سأعمل على تشكيل مجلس حكماء يشمل كافة المواطنين الذين شاركوا في العمل العام وشخصيات عامة ووطنية، ثم تشكيل مجلس استشاري للبلدية والناس المنتخبين لمساعدتهم في تحقيق برنامجهم الانتخابي، وسأعمل على معالجة المشاكل المتعلقة بالبنية التحتية من شوارع وطرق، وفتح اسواق جديدة في محافظة طولكرم بهدف تخفيف الضغط على وسط المدينة.



محمد اسعد

سأعمل على اعادة تنظيم اسواق المدينة من جديد، من خلال منع تعدي اصحاب المحلات التجارية على ارضة المدينة والقيام بحملة توعوية لأهمية التزام المواطنين بسلوك الارصفة حفاظا على حياتهم من خطر الدهس من قبل المركبات، ومعالجة مشكلة البسطات بشكل جذري بحيث يكفل عدم قطع ارزاق اصحابها من خلال توفير اماكن مناسبة لهم، ومعالجة مشكلة الحفر في الشوارع الرئيسية والفرعية وخصوصا خلال فصل الشتاء ما يؤدي الى تضرر الكثير من المركبات وقد ينجم عنها حوادث سير.



عماد قعدان

سأبذل جهودا مضيئة من اجل معالجة مشكلة انقطاع التيار الكهربائي القديمة الجديدة، التي قد تتفاقم خلال السنوات المقبلة ومعالجتها بصورة دائمة، وتطوير قسم الكهرباء بشكل مهني يكون قادرا على معالجة المشكلة بصورة افضل من الوضع الراهن، وسأعالج مشكلة فيضان عبارات المياه خلال الشتاء، التي يجب تنظيفها باستمرار من قبل طواقم البلدية قبل حلول الموسم، والقيام بحملة توعوية بأهمية النظافة في المدينة ومعالجة المخالفين، ومعالجة مشكلة الحفر المنتشرة في شوارع وازقة المدينة، وابداء مواقف سيارات للمواطنين والزائرين على حد سواء، واقامة حدائق عامة لأطفال المدينة، وإعادة هيكلة البلدية من خلال وضع نظام محكم على قاعدة الرجل المناسب في المكان المناسب، وتحميل رؤساء الاقسام المسؤولية التامة عن أي تقصير في مجال تقديم الخدمات لعموم المواطنين.



عبد الكريم عودة

فتح قنوات اتصال مباشرة مع المواطنين للتتعرف على طلباتهم ومعالجة مشكلاتهم المتعلقة بالتراخيص ضمن القانون، وتحسس هموم المواطنين وتلمس مدى رضى الجمهور عن الخدمات التي تقدمها البلدية، والعمل على تعبيد وتأهيل عدد من الشوارع المليئة بالحفر والمطبات، والحفاظ على ما تبقى من الاراضي الزراعية وتوجيه البناء إلى المناطق الجبلية القريبة من المدينة بعد توفير الخدمات الرئيسية لها من مياه وكهرباء وطرق وهواتف.



عبد الرحيم ابو اسل

اعادة تنظيم الوضع الداخلي لبلدية طولكرم، واعداد مخطط شامل لعدة سنوات قادمة من اجل سد احتياجات المدينة من خدمات ومياه وكهرباء وبنية تحتية، ومعالجة مشكلة انقطاع التيار الكهربائي في طولكرم بشكل دائم وليس بصورة مؤقتة، وسأعمل على اعادة تنظيم اسواق المدينة من جديد والمحافظة على نظافة البلد، والقيام بحملة توعية عبر وسائل الاعلام من اجل معالجة مشكلة سير المواطنين على الطرقات العامة والزام اصحاب المحلات التجارية بعدم التعدي على ارضة المدينة ووضع نظام مخالفات صارم للمواطن والتاجر على حد سواء من اجل الالتزام بنظافة البلد.



رائد القاروط

وضع خطة تنموية شاملة للمدينة بحيث تشمل جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية وتحديد احتياجات المدينة من مشاريع تنموية وحيوية، وفتح قنوات اتصال مباشرة مع المواطنين للتتعرف على مشاكلهم واحتياجاتهم، والعمل على اقامة حدائق عامة للمواطنين والأطفال على حد سواء، ووضع تصور مسبق لكيفية اعادة تأهيل الشوارع والطرق العامة، ومعالجة مشكلة تراكم المياه في الشوارع الرئيسية نتيجة فيضانات عبارات المياه اثناء موسم الشتاء.

«عدوى فيروسية».. لا يمكن معالجتها



يشير بروسارد إلى البرنامجين الضارين، الذي يعتقد الخبراء أنهما من إنتاج قرصنة ترعاها حكومات.

ويستخدم رمز «راكشاسا» لتعطيل سلسلة من الضوابط الأمنية التي تحدد من التغييرات التي يحدثها الرمز المنخفض المستوى، وصولاً إلى نظام التشغيل العالي المستوى وذاكرة الكمبيوتر. ومع التمهيد لتشغيل نظام الكمبيوتر، يستخدم رمز «راكشاسا» القوي، مع السلطات التي وهبها لنفسه، لحقن الرمز في الأجزاء الحساسة من نظام التشغيل. كما يستخدم هذا الرمز لتعطيل ضوابط المستخدم، أو لسرقة كلمات المرور والبيانات الأخرى.

وقد أثبت بروسارد، وفي أحد عروضه نظريته هذه عن طريق جعل «راكشاسا» تشغل كومبيوتراً بنظام «ويندوز 7» مركب عليه، مع تجاوز كلمة المرور إليه، والتدقيق في صحتها. وتمكن شخص من الحضور جرى اختياره بعد ذلك، من استخدام كلمة مرور عشوائية للدخول إلى حساب الإدارة.

واستخدم بروسارد في تشييد «راكشاسا» توحيد كثير من رزم البرمجيات الشرعية المفتوحة المصدر لتغيير «النظام الثابت» (نظام التشغيل). ويعمل «راكشاسا» على 230 نموذجاً مختلفاً من لوحات الأم. ولكون «راكشاسا» يكمن فقط في شرائح لوحة الأم هذه، فهو أمين وبعيد عن نظر البرامج المضادة للفيروسات، كما أنه لين طبع يستطيع الإفلات من غالبية عمليات الاستجابة وردود فعل موظفي تقنيات

باسم «راكشاسا»، بحاجة إلى تركيبها داخل شريحة BIOS (نظام الإدخال والإخراج الأساسي). في لوحة الأم التي يركب عليها المعالج الرئيسي ومكونات النواة الأخرى. وتضم شريحة BIOS الرمز الأول المعروف بـ«البرنامج الثابت»، أو «نظام التشغيل» الذي يقوم الكمبيوتر بتشغيله لدى تنشيطه، ليبدأ عملية التمهيد والتشغيل. وتمكن بروسارد أيضاً من إخفاء رمزه الخبيث هذا داخل شرائح قطع ومكونات أخرى من العتاد، مثل بطاقات الشبكة، بحيث يمكنها القفز إلى شريحة BIOS عند الضرورة. وأبلغ بروسارد الحضور أنه «إذا قام أحدهم بوضع (برنامج ثابت) من النوع الخبيث المارق في جهازك، فإن ذلك يعني استيلاءه عليه إلى الأبد».

ولدى تشغيل جهاز «بي سي» الذي ركب عليه «راكشاسا»، يبدأ البرنامج بالتفتيش عن وصلة إنترنت للبحث عن مقدار ضئيل من الرمز الذي يحتاجه للاستيلاء على الكمبيوتر، فإذا لم يتمكن «راكشاسا» من الحصول على وصلة إنترنتية، فهو لا يتمكن من العمل.

تصميم مراوغ

والتصميم يجعل من «راكشاسا» خفياً ومراوغاً جداً. «فبالنسبة إلى الباب الخلفي على مستوى الدول، علينا التفكير بـ(فلايم)، أو (ستوكس نت)، بحيث نتمكن من المجاهرة بالإنكار المعقول»، كما

مع هجرة الشركات المصنعة لأجهزة الكمبيوتر والمعدات الأخرى إلى الصين، يتساءل البعض ما إذا كان الإغراء يساور الأخيرة لتركيبة برمجيات خاصة بالتجسس والمراقبة. وقد يظل هذا الأمر فكرة صعبة التحقيق، لكن أحد القرصنة الفرنسيين أظهر على الأقل أن ثمة باباً خلفياً سريراً يمكن التسلسل منه.

في مؤتمر «بلاك هات» للأمن الذي انعقد الصيف الماضي في لاس فيغاس، عرض جونثان بروسارد برنامجاً يمكن إخفاؤه داخل جهاز «بي سي»، ما يؤسس إلى باب خلفي، يتيح تسللاً سريراً من بعيد عبر الإنترنت. ولا يمكن إغلاق هذا الباب السري عن طريق تبديل القرص الصلب، أو إعادة تركيب نظام التشغيل.

«باب خلفي»

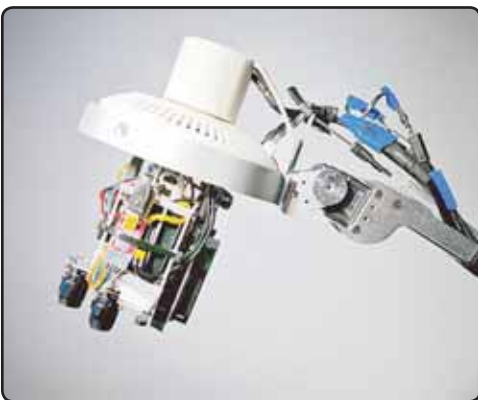
وعمليات التجسس على الكمبيوترات التي ترعاها الشركات والحكومات هي مشكلة متفاقمة لأن القرصنة والمتسللين شرعوا يستخدمون المزيد من الأساليب المعقدة لتجاوز الأسوار والاحتياطات الأمنية. وكان تقرير صادر عن الكونغرس الأميركي نشر في آذار الماضي، أشار إلى أن المعدات والقطع الإلكترونية المصنوعة في الصين، تشكل تهديداً لنظم الاتصالات الأميركية، بيد أنه لا يوجد دليل ملموس حتى الآن على محاولات تجسس عن طريق إخفاء أدوات استطلاع داخل المعدات الجديدة. وأداة بروسارد للتسلل من الخلف، المعروفة

المعلومات الذين يقومون عادة بتنظيف أجهزة الـ «بي سي» المصابة بعدوى الفيروسات.

وهو قادر على تجاوز المجموعة العادية المؤلفة من 43 برنامجاً مضاداً للفيروسات، كما إنه لم يحدث أن قام أحدهم بوصفه أو التأشير عليه على أنه خطر.

طبعاً نشر هذه الأداة يتطلب الوصول إلى لوحة الأم في أي كومبيوتر، وربما يتم هذا عادة في المصنع أو المستودع. ولذا فإن أي شخص يخشى من خطره، ينبغي عليه استبدال النظام الثابت في شرائح لوحة الأم، وفي الأجزاء الأخرى، ووضع نسخ بديلة معروفة بسلامتها بدلاً منها.

«مصباح» يحول سطح المكتب إلى شاشة تعمل باللمس



المهندسين والمصممين لهذا الابتكار». ويعتقد أنه قد يفيد في أي ابتكار يشمل العمل مع الأشياء الورقية والملموسة الأخرى وكذا أجهزة الكمبيوتر. وقد تتعدى استخدامات «لومين إيه آر» المكتب أو مكان العمل.

مكالمات مصورة

ومن تجارب الأداء استخدام إحدى خواص الأجهزة نموذج محاكاة لمتجر إلكتروني، يعرض فيه الجهاز بطاقات أسعار بجانب كاميرات على طاولة، وكذا أزرار يمكن استخدامها لمعرفة المزيد من المعلومات عن المنتج. وحاول ليندر أيضاً استخدام الجهاز في المكالمات المصورة على طريقة «سكايب» التي تعرض خلالها الاتصال مصوراً على جدار بجوار المكتب الذي توضع عليه اللوحة.

يوضع النموذج حول معالج من سلسلة «سناب دراغون» من «كوالكوم» والذي عادة ما يستخدم في الهواتف الذكية والأجهزة اللوحية. ويجرب ليندر وزملاؤه نظام تشغيل عادي مدعوم بـ«لينوكس» ونسخة معدلة

وفي الوقت الذي يبدو فيه هذا الابتكار مثل مفهوم صعب التطبيق، تتجه الكثير من الشركات الكبرى في مجال التكنولوجيا إلى تجريب أنواع جديدة من واجهات الكمبيوتر أملاً في اكتشاف أسواق جديدة لهذه المنتجات. ويستخدم نظام ليندر كاميرا وجهاز عرض وبرنامجاً للتعرف على الأشياء ويعرض الصور عليه أو حوله، وكذا يمكن أن يعمل كجهاز مسح ضوئي. ويمكن توصيله بالإنترنت باستخدام إنترنت لاسلكي.

وتعتمد بعض قدرات النموذج، مثل التعرف على الأشياء، بشكل جزئي على برنامج يعمل على مزود خدمة بعيد يعمل بنظام الحوسبة السحابية. ويمكن استخدام «لومين إيه آر» لتقديم عرض إضافي على سطح مثل عرض معلومات تتعلق بالمهمة التي يتم تنفيذها. كذلك يمكن استخدام هذا الابتكار في التقاط صورة لشيء أو لوثائق مطبوعة مثل مجلة. ويستطيع المستخدم إرسال هذه الصورة عبر البريد الإلكتروني لشخص من خلال التفاعل مع واجهة «لومين إيه آر» المعروضة. يقول ليندر: «أشعر بحماس تجاه استخدام

يمكن لإضافة تفاعلية تشاركية إلى أي سطح من السطوح في المنزل أو في المكتب أن يوسع نطاق استخدام أجهزة الكمبيوتر. أصبحت أجهزة الكمبيوتر أصغر حجماً وأرخص، وأخذت تغزو كل مناحي الحياة اليومية. ويعتقد ناتان ليندر، الطالب في «إم إي تي ميديا لاب» بمعهد «ماساتشوستس للتكنولوجيا» أن توصيل جهاز كومبيوتر بمقبس مصباح مع كاميرا وجهاز عرض يمكن أن يخرج لنا نوع جديد ثوري من الواجهات يمكن من خلاله تحويل أي طاولة أو مكتب إلى شاشة بسيطة تعمل باللمس.

تفاعل السطوح

ويمكن أن يعرض جهاز «لومين إيه آر»، الذي ابتكره ليندر وزملاؤه في «ميديا لاب»، صوراً تفاعلية على أي سطح ويشعر بلمسات الأصابع أو الأنامل على أي عنصر مكون لهذه الصور. ويصف ليندر «لومين إيه آر» بأنه نظام الواقع المعزز نظراً لإمكانية تغيير الصور والواجهات التي تعرضها لوظيفة سطح أو شيء.

من نظام تشغيل «أندرويد» من «غوغل». تضمنت نماذج «لومين إيه آر» في وقت سابق ذراعاً تعمل بمحرك من أجل وضع المصباح. مع ذلك يركز الباحثون حالياً على تحسين النسخة التي يستخدم بها المصباح وحده فقط. يخفف هذا التصميم التكلفة ويحد من التعقيد ويسهل تبني التكنولوجيا كما يوضح ليندر. ويقول أخيراً: «لا يتطلب استخدامه أي تكلفة؛ فليس عليك سوى تغيير المصباح».

البورصة في أسبوع

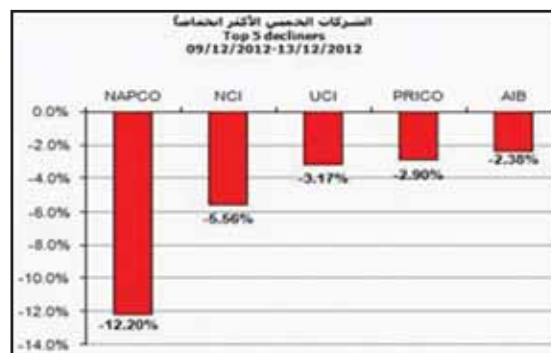
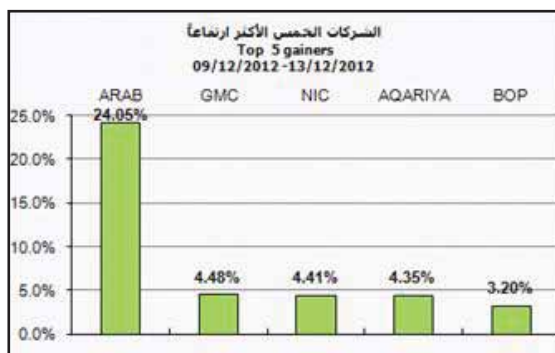
المؤشر	الإغلاق	الافتتاح	التغير نقطة (%)
القدس*	459.20	455.50	0.81%
العام**	242.90	241.08	0.75%
البنوك والخدمات المالية	101.84	100.44	1.39%
الصناعة	59.29	59.41	-0.20%
التأمين	45.77	45.00	1.71%
الاستثمار	18.40	18.40	0.00%
الخدمات	47.91	47.57	0.71%

(*) المؤشر الرئيسي للبورصة، سنة الأساس 1997 ورقم الأساس 100
(**) يشمل جميع الشركات المدرجة، سنة الأساس 2003 ورقم الأساس 100

مقارنة نشاط التداول الأسبوعي	12/06-12/02 (%)	12/13-12/09 (%)
عدد الأسهم المتداولة (#)	1,852,403	2,396,004
قيمة الأسهم المتداولة (US\$)	3,762,889	4,208,890
عدد الصفقات	944	806
عدد جلسات التداول	5	5
القيمة السوقية (US\$)	2,721,587,684	2,744,026,737
المعدل اليومي لقيمة الأسهم المتداولة (US\$)	752,578	841,778

القطاع	المدرجة	عدد الأسهم المتداولة	قيمة الأسهم	الصفقات	القيمة
البنوك والخدمات المالية	9	1,070,935	1,823,360	249	697,818,280
الصناعة	11	147,393	228,774	105	203,457,639
التأمين	7	264,592	663,202	25	101,511,000
الاستثمار	8	654,623	604,085	199	356,893,532
الخدمات	13	258,461	889,470	228	1,384,346,286
المجموع	48	2,396,004	4,208,890	806	2,744,026,737

الإغلاق اليومي لمؤشر القدس



بورصة فلسطين - أغلق مؤشر القدس نهاية الأسبوع الماضي عند مستوى 459.20 نقطة مرتفعاً 3.70 نقطة، بما نسبته 0.81%، عن إغلاق الأسبوع قبل الماضي. ويأتي ذلك على خلفية ارتفاع مؤشرات قطاع البنوك والخدمات المالية والتأمين والخدمات. وعقدت خمس جلسات تداول في بورصة فلسطين خلال الأسبوع تم خلالها تداول 2,396,004 أسهم بقيمة 4,208,890 دولاراً أميركياً نفذت من خلال 806 عقود. وتم تداول أسهم 30 شركة من أصل 48 شركة مدرجة، حيث شهدت 10 شركات ارتفاعاً في أسعار أسهمها، في المقابل انخفضت أسعار أسهم 10 شركات أخرى، واستقرت أسعار أسهم 10 شركات.

الشركات في أسبوع

«غراند بارك»: اكتتاب ثانوي خاص

قامت شركة جراند بارك للفنادق والاستجمام (HOTEL) برفع رأس مالها المكتتب به إلى 5 ملايين دولار بناءً على قرار اجتماع الهيئة العامة غير العادي بتاريخ 2012/05/02 عبر اكتتاب ثانوي خاص بعد حصولها على الموافقات اللازمة من جهات الاختصاص، حيث تم إدراج أسهم الزيادة والبالغ عددها 1.5 مليون سهم في البورصة لترتفع عدد الأسهم المدرجة من 3.5 مليون سهم إلى 5 مليون سهم.

البنك التجاري الفلسطيني: اجتماع هيئة عامة

عقد البنك التجاري الفلسطيني (PCB) اجتماع هيئته العامة العادي للسنة المالية 2011 يوم الإثنين الموافق 2012/12/10، تمّ فيه مناقشة نتائج أعمال البنك للسنة المالية 2011 والمصادقة عليها، كما تمّ انتخاب شركة إرنست ويونغ للتدقيق على حسابات الشركة للسنة المالية 2012. كما عقد البنك اجتماعاً لمجلس إدارته في اليوم نفسه صادق فيه المجلس على البيانات المالية كما في 2012/11/30، كما تمّ إعلام البنك من قبل سلطة النقد الفلسطينية بعدم موافقتهم على عملية استحواد محفظة بنك الاتحاد فرع رام الله في الوقت الحالي، وعليه سيقوم البنك بإيجاد الآليات المناسبة من أجل الالتزام بمتطلبات كفاية رأس المال.

فلسطين للتأمين: إفصاح عن بيانات الربع الثالث

أفصحت شركة فلسطين للتأمين (PICO) عن بياناتها المالية للربع الثالث من عام 2012 المراجعة من المدقق الخارجي المستقل بعد مصادقة الإدارة العامة للتأمين عليها بتاريخ 2012/12/05. يذكر أنّ شركة فلسطين للتأمين أفصحت خلال الفترة القانونية للإفصاح عن بيانات «أولية» دون مصادقة نهائية من الإدارة العامة للتأمين في حينه، حيث حصلت على موافقة «الإدارة» على النشر لغايات الإفصاح للبورصة والهيئة فقط. وقد أشارت الشركة في إفصاحها الأخير إلى عدم وجود اختلافات بين البيانات المراجعة من المدقق الخارجي المستقل والبيانات المفصّح عنها سابقاً في 2012/10/31.

الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات: اجتماع مجلس إدارة

عقدت الشركة الوطنية لصناعة الألمنيوم والبروفيلات (NAPCO) اجتماع مجلس إدارتها في 2012/12/12 الذي تمّ فيه إقرار واعتماد

الموازنة للعام 2013. هذا ولم يتم اتخاذ أي قرارات مؤثرة على سهم الشركة كما أفادت الشركة في إفصاحها المرسل إلى البورصة.

العقارية التجارية للاستثمار: اجتماع مجلس إدارة

عقدت الشركة العقارية التجارية للاستثمار (AQARIYA) اجتماع مجلس إدارتها في 2012/12/12 الذي تمّ فيه مناقشة الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال. ولم يتم اتخاذ أي قرارات مؤثرة على سهم الشركة كما أفادت الشركة في إفصاحها المرسل إلى البورصة.

العالمية المتحدة للتأمين: اجتماع مجلس إدارة

عقدت الشركة العالمية المتحدة للتأمين (GUI) اجتماع مجلس إدارتها في 2012/12/11 الذي تمّ فيه الموافقة على خطة العمل والميزانية التقديرية المقدمة للأعوام 2013، 2014 و2015. ولم يتم اتخاذ أي قرارات مؤثرة على سهم الشركة كما أفادت الشركة في إفصاحها المرسل إلى البورصة.

التأمين الوطنية: اجتماع مجلس إدارة

عقدت شركة التأمين الوطنية (NIC) اجتماع مجلس إدارتها في 2012/12/10 الذي تمّ فيه مناقشة الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال وإقرارها. ولم يتم اتخاذ أي قرارات مؤثرة على سهم الشركة كما أفادت الشركة في إفصاحها المرسل إلى البورصة.

أبراج الوطنية: اجتماع مجلس إدارة

عقدت شركة أبراج الوطنية (ABRAJ) اجتماع مجلس إدارتها في 2012/12/10 الذي تمّ فيه مناقشة الموضوعات المطروحة على جدول الأعمال وإقرارها. ولم يتم اتخاذ أي قرارات مؤثرة على سهم الشركة كما أفادت الشركة في إفصاحها المرسل إلى البورصة.

مركز نابلس الجراحي التخصصي: (ABRAJ)

عقدت شركة مركز نابلس الجراحي التخصصي (NSC) اجتماع مجلس إدارتها في 2012/12/09 الذي تمّ فيه مناقشة الوضع المالي للمستشفى، وتمّت الموافقة على شراء جهاز التصوير الطبي (CT Scan)، وكذلك تشكيل لجنة جرد نهاية العام.

الاقتصاد الأخلاقي.. الماضي والحاضر والمستقبل بين الواقع والخيال

إدوارد هاداس*

يندر أن يتحقق المستقبل بما يتفق مع التوقعات. تخيل معي على سبيل المثال مجموعتين من التنبؤات الاقتصادية لنصف القرن الذي بدأ عام 1962. المجموعة الأولى بعنوان «الدليل الأعمى» كتبت بما تيسر لكاتبها من معرفة متاحة في ذلك الوقت. أما الثانية بعنوان «دليل التبصر في الماضي» فقائمة على معرفة ما حدث على أرض الواقع.

كانت أكبر القضايا الاقتصادية قبل نصف قرن من الزمان هي معركة النظم الاقتصادية أي الشيوعية مقابل الرأسمالية. وكان الدليل الأعمى سيتنبأ بتنافس شديد بينهما في عام 2012. حقا أن الدول الشيوعية كانت تتخلف بالفعل من الناحية الاقتصادية في أوروبا لكن القهر السياسي سيبقي النظم القائمة في وضع حصين. بالإضافة إلى ذلك كان كثير من الخبراء الغربيين يعتقدون قبل 50 عاما أن المساواة الاجتماعية والتنظيم المركزي في الشيوعية كان يتيح للدول الفقيرة أفضل أمل للنمو الاقتصادي السريع.

وفي المجلد الثاني «دليل التبصر في الماضي» سيحتل الانهيار الدليل الذي شهدته الشيوعية مكانا بارزا في التوقعات المستقبلية. فالانزلاق سيكون بطيئا لكن الناس ستتحرر حتما من أوهامها فيما يتعلق بعجز النظم وعدم أهليته ومراءاته وقسوته. لقد سادت في نهاية الأمر إرادة الشعوب.

تأتي بعد ذلك محنة تعساء الأرض إذا استعزنا عنوان كتاب فرانتر فانون الذي صدر عام 1961 بالانجليزية عن مجتمعات ما بعد العهد الاستعماري. فبالرغم من أن الثورة الخضراء الوليدة كانت مشجعة فإن التنبؤات العمياء كانت سترسم صورة نصف قرن آخر من البؤس. وبينما كانت السياسات والممارسات التي يمكن أن تقضي على الفقر المدقع مفهومة إلى حد كبير فقد كان الأمر يتطلب أجيالا كثيرة للتغلب على آثار الفقر الاستعماري ونشر الثقافة الصناعية. وخلال تلك الفترة

ستحدث اضطرابات اجتماعية وحروب عديدة وتقوم نظم حكم قمعية متحصنة.

ولم تتحقق الرؤية على هذا الوجه. فبينما تصور التوقعات المتبصرة بحقائق الماضي فقرا مفعجا في عام 2012 وبعض الحروب المخيفة مثل فيتنام والعراق وإيران والكونغو خلال تلك الفترة فإنها تنبأ أيضا بتحسينات كبيرة في مستويات المعيشة في أغلب الدول الفقيرة. فنصيب الدول الفقيرة من استهلاك النفط العالمي يرتفع من الربع إلى النصف بينما تزيد نسبة تعليم الصغار حتى المرحلة الثانوية لاكثر من المثلين. وتصبح الدكتاتوريات أكثر ندرة وأقل شعورا بالأمان.

كان الدليل الأعمى سيخصص مكانا بارزا للكواريث المتوقعة مما كان بول إيرليخ سيطلق عليه بعد قليل «القنبلة السكانية». أما الدليل الآخر فلا يرى مشكلة في ذلك. فالعالم كان على مشارف التمتع بمزيج لم يسبق له مثيل من زيادة في الرخاء وتقلص في حجم الأسرة. وبحلول عام 2012 لم يعد مبعث القلق الرئيسي في المسألة السكانية كثرة عدد الناس بل السرعة التي تتزايد بها أعداد كبار السن وتراجع قوى اقتصادية رائدة مثل اليابان وألمانيا.

وأخيرا كانت الرؤية العمياء في عام 1962 واضحة. فأوروبا كانت تمثل مشكلة. ربما تتمكن الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي من تفادي صراع شامل في الأراضي الأوروبية لكن الرفض الفرنسي المنتظر للطلب الذي تقدمت به بريطانيا للانضمام إلى المجموعة الاقتصادية الأوروبية (وهو ما حدث عام 1963) كان نذير شؤم بما قد يحدث بعد ذلك. ومع ذلك فالرؤية المتبصرة تصور أوروبا وهي تتطلع إلى أهدأ خمسة عقود في تاريخها وأكثرها رخاء بكل تأكيد.

كانت التقديرات الاقتصادية الشائعة في عام 1962 خاطئة في أغلبها. ولحسن الحظ كانت الأخطاء إلى حد كبير في الافراط في التشاؤم. فمانا عن نصف القرن المقبل؟

من اللطيف أن تنبأ بمزيد من الاخبار الطيبة في مجملها لكن هذا

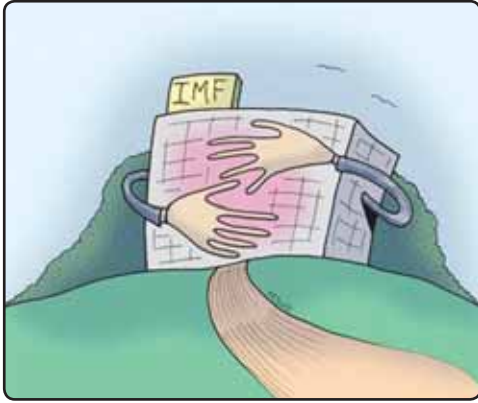
التفاؤل قد ينقلب إلى الضد. أخشى أن أتنبأ بالرخاء فأجد المصائب. ومع ذلك يجب ألا يخشى الصحفيون والاقتصاديون أن يظهروا بمظهر الحمقى خاصة بعد وفاتهم. ولهذا سأغامر بنبوءة جريئة: بحلول عام 2062 سيكون عالم المال كما نعرفه قد اختفى كليا.

ربما يستغرق الأمر بضعة عقود وبضع أزمات أخرى لكنني أعتقد أن الساسة والاقتصاديين سيدركون في نهاية المطاف أن السماح بالجنح في النظام المالي أشبه بالسماح للتغالب بالدخول إلى حظائر الدجاج. ستتضح حقيقة الجنح المالي الذي يتبين في الرغبة في الحصول على عوائد كبيرة لا مبرر لها من الاستثمارات في الأسهم والسندات والعقارات وسيرى الناس أن الجنح المالي عقبة في سبيل التقدم الاقتصادي. فهذه الفكرة ثورية على الأقل بقدر ما كانت فكرة أن أوروبا ستظل مسالمة فكرة ثورية. وستدفع بصانعي القرار لتقرير أن النظام الحالي غير صالح للغرض منه. فالنظرة النقدية لكل جوانب عالم المال من ديون ذات آجال استحقاق وأسعار فائدة ثابتة إلى بنوك مركزية يفترض أنها مستقلة ستوضح أن أدوات كثيرة تقدم وعودا بيقين أكبر من الممكن في عالم لا يقين فيه. وهناك أدوات أخرى تسبغ الكثير على الوسطاء الماليين أو أنها ببساطة لم تعد مناسبة للاقتصاد الحديث.

وما أن يتضح أن النظام القديم لم يعد يصلح للعصر سيتم اكتشاف وسائل جديدة. فربما تختفي أدوات الدين بعودها الخلابية بكل بساطة وتحل محلها أدوات مالية مثل الأسهم لها صفة الدوام في الأساس وتخضع دائما لاحتمالات الخسارة في القيمة. وربما تتوقف الحكومات عن الاقتراض من أسواق المال فبوسعها طبع النقود مباشرة لسد متطلبات الانفاق بالعجز. وربما تجد السلطات الاقتصادية أدوات أقوى من سياسة أسعار الفائدة والتنظيم الفخ للبنوك.

هل هذا بعيد الاحتمال؟ نعم لكنه ليس أبعد احتمالا مما وقع فعلا في السنوات الخمسين الأخيرة.

* خدمة رويترز من كتاب بريكنج فيوز



قواعد عالمية لرأس المال

داني رودريك

لقد بات الأمر رسميا الآن. فقد وضع صندوق النقد الدولي خاتم موافقته على ضوابط رأس المال، وبالتالي أضفى الشرعية على استخدام الضرائب وغير ذلك من القيود لضبط التدفقات المالية عبر الحدود. قبل وقت ليس بالبعيد، مارس صندوق النقد الدولي ضغوطا شديدة على دول العالم -الغنية والفقيرة- لحملها على الانفتاح على التمويل الأجنبي. والآن أقر الصندوق بحقيقة مفادها أن العولمة المالية قد تكون مدمرة، بما في ذلك الأزمات المالية وتحركات العملة الضارة اقتصاديا.

أي أننا أصبحنا هنا عند منعطف آخر في ملحمة لا تنتهي من علاقة الحب/الكراهية بيننا وبين ضوابط رأس المال.

بموجب معيار الذهب الذي ساد حتى عام 1914، كانت حرية حركة رأس المال مقدسة. لكن الاضطرابات أثناء فترة ما بين الحربين أفضت كثيرين -وأشهرهم جون ماينارد كينز- بأن حساب رأس المال غير متوافق مع استقرار الاقتصاد الكلي. ولقد انعكس الإجماع الجديد في اتفاقية بريتون وودز في عام 1944، والتي نصت في بنود الاتفاقية المؤسسة لصندوق النقد الدولي على ضوابط رأس المال. وكما قال كينز في ذلك الوقت: «إن ما كان يُعد ذات يوم بدعة وهرطقة أصبح الآن رأيا قويا».

لكن بحلول نهاية ثمانينيات القرن العشرين، عاد صناع القرار السياسي إلى الافتتان بحركة رأس المال. وفي عام 1992 اعتبر الاتحاد الأوروبي ضوابط رأس المال غير قانونية، وفرضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية التمويل الحر على أعضائها الجدد، الأمر الذي مهد الطريق أمام الأزمات المالية في المكسيك وكوريا الجنوبية في عام 1994 وعام 1997 على التوالي. وتبنى صندوق النقد الدولي الأجندة بكل إخلاص وحماسة، وسعت قياداته (من دون جدوى) إلى تعديل بنود الاتفاق لمنح الصندوق صلاحيات رسمية في تحديد سياسات حسابات رأس المال في الدول الأعضاء.

وطالما أن الدول النامية هي التي كانت الخاسر الأكبر من التمويل العالمي، فقد بات من الشائع أن تلام

وهذا يعكس التفاؤل المفرط على جبهتين: الأولى تتعلق بالمدى الذي يمكن بلوغه في الضبط الدقيق للسياسات بحيث تستهدف بشكل مباشر أسباب الفشل الكامنة التي تجعل التمويل العالمي غير آمن؛ والثانية تدور حول مدى نجاح التقارب بين التنظيمات المالية المحلية في تخفيف الحاجة إلى إدارة التدفقات عبر الحدود.

وبوسعنا أن نرى النقطة الأولى بأكثر قدر من الوضوح باستخدام القياس على ضوابط حمل الأسلحة النارية.

فبالأسلحة النارية، مثلها في ذلك كممثل تدفقات رأس المال، لها استخداماتها المشروعة، ولكنها أيضا قد تؤدي إلى عواقب مأساوية عندما تستخدم عن طريق الخطأ أو تصل إلى اليد الخاطئة. والواقع أن تبني صندوق النقد الدولي لضوابط رأس المال على مضمض أشبه بموقف معارضي فرض الضوابط على حمل الأسلحة: الذين يزعمون أن المشرعين يتعين عليهم أن يستهدفوا السلوكيات الضارة لا أن يقيدوا الحريات الفردية. وعلى حد تعبير جماعات الضغط في صناعة الأسلحة: «إن الأسلحة النارية لا تقتل الناس؛ بل إن الناس هم من يقتلون الناس». والمغزى الضمني من هذا هو أننا يجب أن نعاقب المذنبين لا أن نقيد تداول الأسلحة. وعلى نحو مماثل، يتعين على المشرعين أن يضمنوا استيعاب المشاركين في الأسواق المالية بشكل كامل للمخاطر التي يقدمون على حوضها، بدلاً من فرض الضرائب أو تقييد أنواع معينة من المعاملات المالية.

ولكن كما يقول الخبير الاقتصادي أفيناش ديكسيت من جامعة برينستون، فإن العالم يحتل دوماً ثاني أفضل مرتبة في أحسن الأحوال. فالنهج الذي يفترض أننا قادرون على تحديد السلوكيات الضارة وتنظيمها بشكل مباشر غير واقعي على الإطلاق. إن أغلب المجتمعات تفرض الضوابط على حمل الأسلحة بشكل مباشر لأننا لا نستطيع أن نراقب السلوك وننظمه بشكل كامل، والتكاليف الاجتماعية المترتبة على الفشل باهظة. وعلى نحو مماثل، فإن الحذر يملئ علينا فرض ضوابط تنظيمية مباشرة على التدفقات المالية عبر الحدود. وفي الحالتين، فإن تنظيم أو حظر معاملات مالية بعينها يُعد ثاني أفضل استراتيجية في عالم حيث يتعذر تحقيق المثالية.

الضحية. فقد زعم صندوق النقد الدولي والاقتصادات الغربية أن الحكومات في المكسيك وكوريا الجنوبية والبرازيل وتركيا ودول أخرى لم تعتمد السياسات -التنظيم الحصيف، وضبط النفس ماليا، والضوابط النقدية- اللازمة للاستفادة من تدفقات رأس المال ومنع الأزمات. أي أن المشكلة كانت في السياسات المحلية، وليس في العولمة المالية، لذا فإن الحل لا يكمن في فرض الضوابط على التدفقات المالية عبر الحدود، بل في الإصلاحات الداخلية.

وبمجرد وقوع الدول المتقدمة ضحية للعولمة المالية في عام 2008، أصبح من الصعب الحفاظ على هذا الخط التبريري. وبات من الواضح أن المشكلة تكمن في عدم استقرار النظام المالي العالمي ذاته -نوبات الحبور والرواج والفقاعات، التي يعقبها التوقف المفاجئ والانتكاسات الحادة التي أصبحت مستوطنة في أسواق المال غير المراقبة وغير الخاضعة للتنظيم. وبالتالي فإن إقرار صندوق النقد الدولي بأنه من المناسب أن تسعى الدول إلى عزل نفسها عن هذه الأنماط موضع ترحيب - ولم يأت قبل الأوان. ولكن لا ينبغي لنا أن نبالغ في تقدير مدى التغيير الذي طرأ على فكر صندوق النقد الدولي. ذلك أن الصندوق لا يزال ينظر إلى حرية حركة رأس المال باعتبارها النموذج المثالي الذي سوف تتجه إليه كل الدول في نهاية المطاف. وهذا لا يتطلب سوى أن تحقق الدول الشروط المناسبة لبلوغ عتبة «التنمية المالية والمؤسسية».

إن صندوق النقد الدولي يتعامل مع ضوابط رأس المال باعتبارها الملاذ الأخير، والتي يمكن نشرها في إطار مجموعة ضيقة محدودة من الظروف، عندما تفشل التدابير المالية أو الاحترازية أو تدابير الاقتصاد الكلي الأخرى في وقف مد التدفقات، فإن المبالغة في تقدير قيمة سعر الصرف تصبح حتمية، ويصاب الاقتصاد بفراط النشاط، وتكون الاحتياطات من النقد الأجنبي كافية بالفعل. وبالتالي، ففي حين يرسم صندوق النقد الدولي «نهجا متكاملا في تحرير تدفقات رأس المال»، ويحدد تسلسلاً مفضلاً للإصلاحات، فإنه لا يوجد شيء مماثل ولو من بعيد لضوابط رأس المال والكيفية التي يمكن بها جعلها أكثر فعالية.

وبمثل التعقيد الثاني في أن النماذج المحلية لا تتقارب، بل إنها تتكاثرت، حتى بين الدول المتقدمة التي تتمتع بمؤسسات ناضجة. وعلى طول حدود كفاءة التنظيمات المالية، يتعين علينا أن نضع في الاعتبار تلك المقايضة بين الإبداع المالي والاستقرار المالي. فكلما ازدادت رغبتنا في الحصول على أحد الأمرين كلما قل ما نستطيع الحصول عليه من الثاني. فسوف تختار بعض الدول المزيد من الاستقرار، فتفرض على بنوكها ضوابط صارمة في التعامل مع رأس المال ومتطلبات السيولة، في حين قد تفضل دول أخرى الاستعانة بقدر أعظم من الإبداع، فتتبنى نهجا تنظيمياً أقل صرامة.

وهنا تفرض حرية حركة رأس المال صعوبة شديدة. فبوسع المقرضين والمقرضين أن يستعينوا بالتدفقات المالية عبر الحدود في تجنب الضوابط المحلية، فتتآكل سلامة المعايير التنظيمية في الداخل. ولمنع هذه المراجعة التنظيمية، فقد تضطر الأجهزة التنظيمية المحلية إلى اتخاذ تدابير ضد المعاملات المالية الناشئة في مناطق تتبنى تنظيمات أكثر تساهلاً.

إن العالم الذي يضم جهات سيادية مختلفة تعمل على تنظيم التمويل بطرق متنوعة يحتاج إلى قواعد تنظيمية تسعى إلى إدارة وضبط حركة التقاطعات الناشئة عن السياسات الوطنية المنفصلة. والاقتراض بأن كل الدول سوف تتلاقى في النهاية حول مثال حرية حركة رأس المال هو في واقع الأمر وهم يحول بيننا وبين العمل بجدية على صياغة هذه القواعد.

خدمة «بروجيكت سينديكت» خاص بـ«الحياة الجديدة». ترجمة: مایسة كامل.

عالم بنات المدارس

ساشي ثارور

ان من اصعب الاسئلة التي وجهت الي عندما كنت مساعداً للأمين العام للأمم المتحدة، خاصة عندما كنت اخاطب جمهوراً عاماً هو: «ما هو اهم شيء يمكن ان تفعله لتحسين العالم؟».

ان مثل هذا السؤال يجعل حتى افضل المحاورين يميلون الى الاجابة بشكل بيروقراطي حيث يشعر المرء ان عليه تفسير تعقيدات التحديات التي تواجه الانسانية وكيف ان من الصعوبة بمكان ان نضع امراً ملحا وضرورياً فوق الاهداف الاخرى، وكيف ان الصراع من اجل السلام، والقتال ضد الفقر والمعركة للقضاء على المرض يجب ان تحارب في الوقت نفسه، وغيرها من الحجج التي تخدر العقل. لكن لاحقاً لذلك تعلمت ان اتخلى عن حذري وان اجيب على مثل هذا السؤال المستحيل. لو كان بإمكانني ان اختار شيئاً واحداً يجب ان نعمله وافضله على الاشياء الاخرى فإن الجواب يتمثل في كلمتين «تعليم البنات».

ان الأمر بهذه البساطة حقاً، فلم يثبت ان هناك عملاً اعطى البشر أكثر من تعليم الاطفال الاناث. لقد اثبتت الدراسات والابحاث ما يمليه علينا المنطق وهو انك اذا علمت ولداً فأنت تعلم شخصاً لكن لو علمت بنتاً فأنت تعلم عائلة وتفيد المجتمع بأكمله.

ان الدليل واضح. ان زيادة تعليم الامهات له تأثير يمكن قياسه على صحة وتعليم اطفالهن وعلى انتاجيتهن عندما يبلغون سن البلوغ. ان اطفال الامهات المتعلمات عادة ما يتميزون على اطفال الآباء المتعلمين والامهات الاميات، ولو اخذنا بعين الاعتبار انه بشكل عام يقضي الاطفال معظم وقتهم مع امهاتهم فإن هذا لا يعتبر امراً

مفاجئاً.

ان البنت التي لديها أكثر من ست سنوات من التعليم مهياً بشكل افضل للسعي للحصول على النصيحة الطبية واستخدامها وتطعيم اطفالها وان تستوعب اهمية الممارسات المرتبطة بالنظافة مثل غلي المياه وغسل الايدي. لقد اثبتت دراسة لمنظمة الصحة العالمية انه «في افريقيا فإن اطفال الامهات اللواتي تلقين خمس سنوات من التعليم هم اكثر احتمالية بنسبة 40٪ ان يعيشوا لما بعد سن الخامسة».

لقد اظهرت دراسة لجامعة «بيبل» ان اطوال اوزان الاطفال الرضع للنساء اللواتي يتمتعن بتعليم اساسي كانت اكثر من الاطفال الرضع المولودين لامهات غير متعلمات. لقد اظهر مشروع لليونيسكو ان «كل سنة اضافية من تعليم الامهات تقلل من احتمالية معدل وفيات الرضع بمقدار 5-10٪».

ان المزايا الصحية للتعليم تتعدى الولادة وصحة الاطفال الرضع، فطبقاً لدراسة زامبية فإن الايدز ينتشر بمقدار الضعف بين البنات غير المتعلمات اكثر من اللواتي ذهبن للمدرسة. ان البنات المتعلمات يتزوجن في مرحلة لاحقة وهن اقل تعرضاً للايذاء من الرجال الاكبر سناً، والنساء المتعلمات عادة ما ينجبن اطفالاً اقل مع المباحة بين الولادات بشكل أكثر عقلانية، ما يعني مستوى رعاية افضل. وطبقاً لاحدى الدراسات، فإن النساء اللواتي يتمتعن بسبعة اعوام من التعليم عادة ما ينجبن 2-3 اطفال اقل مقارنة بالنساء اللواتي ليس لديهن أي تعليم.

لقد قدر البنك الدولي، وهو عادة دقيق جداً حسابياً، انه لكل اربع سنوات من التعليم تنخفض الخصوبة بمقدار ولادة واحدة لكل أم. ان السبب

وراء معدل خصوبة ولاية كيرالا الهندية والبالغ 1.7 لكل زوجين بينما في بهار هو اكثر من اربعة هو ان نساء كيرالا متعلمات بينما نصف نساء بهار غير متعلمات. يضيف البنك الدولي انه كلما زاد عدد البنات اللاتي يذهبن للمدرسة الثانوية كلما زاد نمو نصيب الفرد من الدخل القومي.

ان النساء عادة يتعلمن من بعضهن البعض، فالنساء غير المتعلمات عادة ما يحاولن محاكاة نجاح النساء المتعلمات، والنساء ينفقن مبالغ اكبر من الدخل الذي تحصلن عليه على عائلتهن، علماً ان الرجال لا ينفقون مثل تلك المبالغ بالضرورة (ان محلات المشروبات الكحولية في الريف الهندي تزدهر بسبب الرجال الذين يصرفون الاموال لارضاء رغباتهم) وعندما تعمل البنات المتعلمات في الحقول كما هو الحال في الكثير من البلدان النامية فإن تعليمهن يترجم الى زيادة في الانتاجية الزراعية وانخفاض في سوء التغذية. قم بتعليم فتاة فتفيد مجتمعاً بأكمله.

لقد تعلمت الكثير من تلك التفاصيل من زميلتي السابقة كاترين بيرتيني وهي حاصلة على جائزة الغذاء العالمي لسنة 2003 نظراً لجهودها المضنية والفعالة كرئيسة لبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، وكما قالت في كلمتها بمناسبة حصولها على الجائزة: «لو قال شخص لكم انه باثنتي عشرة سنة من الاستثمار البالغ مليار دولار اميركي بالسنة بإمكانكم في طول العالم النامي وعرضه تخفيض معدل وفيات الرضع وزيادة المحاصيل الزراعية وتحسين صحة الامهات وتحسين صحة الاطفال وتغذيتهم وزيادة عدد الاطفال -الاولاد والبنات- في المدارس وابطاء نمو السكان وزيادة



عدد الرجال والنساء الذين يستطيعون القراءة والكتابة وتخفيض انتشار الايدز والدفع بالمزيد من الناس لسوق العمل، فإنكم ستقولون ان هذه صفقة رائعة وتسالون عن ماهية الصفقة وكيف يمكن ان تبرموا مثل هذه الصفقة؟».

لكن للأسف فإن العالم لا يبدو مستعجلاً لبرام مثل هذه الصفقة الا وهي تعليم البنات، علماً ان البنات يتخلفن عن الاولاد في توفر الفرص المتاحة لهن للالتحاق بالمدرسة في جميع انحاء العالم النامي. ان حوالي 65 مليون بنت حول العالم لم يلتحقن على الاطلاق بالمدارس لكن عدم تعليمهن يكلف العالم أكثر من الحاقهن بالمدارس.

ان من المؤكد انه ليس هناك جواب افضل من جواب الامين العام السابق للامم المتحدة كوفي عنان في هذا الخصوص حيث قال وبكل بساطة: «لا توجد سياسة اخرى من المرجح ان ترفع الانتاجية الاقتصادية وتخفف معدل الوفيات بين الاطفال الرضع والامهات وتحسن التغذية وتعزز الصحة بما في ذلك منع الاصابة بالايدز او متلازمة العوز المناعي وزيادة فرص التعليم للجيل القادم، فدعونا نستثمر بالنساء والبنات».

خدمة «بروجيكت سينديكت» خاص بـ «الحياة الجديدة».



اتحاد بلا يورو؟

باري ايشغرين

لقد دخلت الأزمة في أوروبا مرحلة هادئة، ولم يكن هذا من قبيل المصادفة. فقد تزامنت الفترة الحالية من الهدوء النسبي مع اقتراب الانتخابات الاتحادية في ألمانيا في عام 2013، حيث تخوض المستشارة الحالية أنغيلا ميركل السباق باعتبارها المرأة التي أنقذت اليورو.

لكن الأزمة سوف تعود، وإن لم يكن قبل الانتخابات القادمة في ألمانيا، فبعدها. ذلك أن بلدان جنوب أوروبا لم تبذل القدر الكافي من الجهد لتعزيز قدرتها التنافسية، في حين لم تبذل بلدان شمال أوروبا القدر الكافي من الجهد لتعزيز الطلب. وتظل أعباء الديون ساحقة، ويظل اقتصاد أوروبا عاجزاً عن النمو. وفي مختلف أنحاء القارة تزداد الانقسامات السياسية عمقا. ولكل هذه الأسباب فإن شبح انهيار منطقة اليورو لم ينصرف.

ولن تكون العواقب المترتبة على انهيار جميلة. وأياً كانت الدولة التي عجلت به، ألمانيا بتهديدها بالتخلي عن اليورو، أو اليونان أو إسبانيا بالتخلي عن اليورو فعليا، فإن هذا الانهيار من شأنه أن يحدث فوضى اقتصادية ويستفز غضب جاراتها. ولكي تحمي الحكومات نفسها من التداعيات المالية، فإنها قد تتذرع بفقرات غامضة في معاهدات الاتحاد الأوروبي من أجل فرض ضوابط مؤقتة على تدفقات رأس المال وإقامة سياج حول أنظمتها المصرفية. بل إنها قد تغلق حدودها لمنع فرار رأس المال. أي أن كل دولة سوف تتصرف كما يحلو لها.

ولكن هل ينجو الاتحاد الأوروبي؟ تتوقف الإجابة على ما نعيه عندما نقول الاتحاد الأوروبي. إذا كنا نعي أجهزته السياسية: المفوضية الأوروبية، والبرلمان الأوروبي، ومحكمة العدل الأوروبية، فإن الإجابة هي نعم. ذلك أن هذه المؤسسات تبلغ من العمر الآن نصف قرن من الزمان؛ وهي لن تختفي.

أما عن السوق المشتركة، أو الانجاز التاريخي الرئيسي الذي حققه الاتحاد الأوروبي، فمن دون شك أن تفكك منطقة اليورو من شأنه أن يعطل عملها بشدة في الأمد القريب. وسوف تتوقف الشاحنات على الحدود الوطنية، وتنقسم الأنظمة المصرفية والمالية إلى شيء أشبه بالدويلات، ويمنع العمال من الحركة بين البلدان المختلفة.

ولكن ما الذي قد يحدث بعد ذلك؟ لم تنقطع المناقشة قط حول ما إذا كان من الممكن الاستبقاء على السوق المشتركة في غياب العملة المشتركة. وكان منتقدو اليورو يتساءلون دوماً: ولم لا؟

بموجب هذا السيناريو فإن القانون الأوروبي الموحد، الذي وقع في عام 1986، سوف يظل سارياً. وسوف يتم إلزام البلدان الأعضاء باستعادة الحركة الحرة للسلع، ورؤوس الأموال، والخدمات، والبشر - «الحريات الأربع» التي أقرها الاتحاد الأوروبي - في أسرع وقت ممكن. ونظراً للفوائد الواضحة التي استمدتها أوروبا من السوق المشتركة، فإن البلدان الأعضاء سوف يكون لديها كل حافز ممكن لتحقيق هذه الغاية.

ويعترض أنصار العملة الموحدة بأنه إذا كان لدى أوروبا عملات وطنية منفصلة، فإن أنظمتها المصرفية سوف تكون منفصلة بالضرورة، ولكل منها مقرض الملاذ الأخير الخاص بها. أين إذن الحديث عن السوق المشتركة في الخدمات المالية، أو عن التوفيق بين التنظيمات وإزالة الحواجز التجارية وراء الحدود؟ ويحذرنا أنصار اليورو من أن التجارة الحرة في السلع والحركة الحرة لرؤوس الأموال والعمالة لن يكتب لها النجاح. وقد نعلم قريباً ما إذا كان تحذيرهم في محله.

وماذا عن المكتسبات المجتمعية، أو مجموعة القوانين التي تقضي بالتزام البلدان الأعضاء، ليس فقط بالسياسات الاقتصادية، بل أيضاً بالديمقراطية، وسيادة القانون، وحقوق الإنسان الأساسية؟ إن المقصود من هذه القوانين ليس ببساطة جعل أوروبا أكثر ازدهاراً، بل جعلها أكثر تحضراً. وكان لزاماً على إسبانيا والبرتغال واليونان أن تؤسس ديمقراطيات عاملة قبل التقدم لطلب عضوية الاتحاد الأوروبي. وحتى في لحظتنا هذه، تستشعر بلدان مثل المجر ورومانيا ضغوط الأقران، وتواجه العقوبات من قِبَل شركائنا في الاتحاد الأوروبي عندما تنخرط أي منها في ممارسات انتخابية مشكوك فيها، أو عندما تهدم استقلال محاكمها، أو تميز ضد الأقليات.

الواقع أن التعاون المطلوب من أجل جعل ضغوط الأقران هذه فعالة قد ينجو من انهيار اليورو. ولكن توجيه أصابع الاتهام حول الدولة التي كانت مسؤولة عن التعطل المالي الضار من شأنه أن يجعل من الصعب على البلدان الأعضاء الحفاظ على جبهة

مشتركة. ويبدو من المرجح أن هذه المكتسبات سوف تفقد الكثير من قوتها.

وهناك طريقة ثالثة في النظر إلى الاتحاد الأوروبي باعتبارها «الاتحاد الدائم التقارب»، والتي أشير إليها في معاهدة روما وتردد صداها في معاهدة ماستريخت. إن «الاتحاد الدائم التقارب» يعني الاتحاد الأوروبي الذي يتحرك حتماً من الاتحاد الاقتصادي والنقدي إلى الاتحاد المصرفي، ثم إلى الاتحاد المالي الضريبي، وأخيراً إلى الاتحاد السياسي. وهذا هو ما تصوره زعماء أوروبا عن إنشاء اليورو. وكان أملهم أن يعمل إنشاء اتحاد نقدي على توليد ضغوط لا تقاوم نحو إنشاء اتحاد أوروبي يعمل في كل النواحي ككتلة اقتصادية وسياسية متماسكة.

كان زعماء أوروبا على حق بشأن الضغوط. فالإتحاد النقدي من دون الاتحاد المصرفي لا يصلح، والاتحاد المصرفي الناجح يتطلب على الأقل بعض عناصر الاتحاد المالي والسياسي. ولكنهم كانوا مخطئين بشأن كون هذه الضغوط لا تقاوم. فالآن ليس هناك أي قدر من الحتمية فيما يتصل بما قد يأتي بعد. فقد تحرك أوروبا إلى الأمام، نحو قدر أعظم من التكامل، أو قد تتحرك إلى الخلف، نحو السيادة الوطنية. ويتعين على زعماء أوروبا، وشعوبها هذه المرة، أن يقرروا. وعلى قرارهم هذا فقط يتوقف مصير اليورو والاتحاد الأوروبي.

خدمة «بروجيكت سينديكت» خاص بـ «الحياة الجديدة». ترجمة: هند علي.



أيمن بني فضل.. «الكهربائي» الأول

حياة وسوق
رومل السويطي

يفرض عليك احترامه، بمجرد الجلوس معه، بقسمات وجهه الجليلة، وكلماته المتزنة. سألنا عنه الكثيرين من رجال الأعمال، وكان الجواب موحداً: رجل طيب جدا، ومثال للفلسطيني الصلب الذي يهزأ بالمستحيل. وبالفعل، فقد كافح الرجل في ظروف عصيبة، وتعرض للعديد من العثرات، إلا أنه لم يستسلم، واستمر في محاولاته، حتى أصبح صاحباً لإحدى أكبر الشركات الفلسطينية، إنه مدير الشركة الفلسطينية الوحيدة في فلسطين المتخصصة في تصنيع شبكات الكهرباء بجميع أنواعها "شركة ساتكو"، ومقرها الرئيسي بلدة عقربا جنوب شرقي نابلس، كما أنه رئيس بلدية عقربا.

بيئة محافظة أكسبته "الجدية"

عاش أيمن بني فضل في أسرة مترابطة ومتعاونة، وظهرت نتائج هذا الترابط فيما بعد بأبهى صورة، وكانت حياته منذ الصغر في ظل بيئة متدينة ومحافظة، أكسبته المزيد من "الجدية" والحزم، ولا أدل على ذلك من جوابه على سؤال "حياة وسوق" إذا ما كانت الدراسة مختلطة في تلك الفترة، فقال مبتسماً: "كيف يكون اختلاطاً، وقد كان معلم المدرسة يتعرض للتوبيخ إذا ما حضر إلى المدرسة دون أن يغطي رأسه بالكوفية؟".

تلقى بني فضل تعليمه الابتدائي في مدرسة عقربا الابتدائية للبنين، وبرز ما يتذكره من تلك الحقبة بعض المعلمين الذين كان لهم تأثير إيجابي على شخصيته وخاصة مدرس الرياضيات

والفن عبد الرحيم أبو نزهة الذي كان له فضل في ترسيخ الجانب الجدّي في حياته، إلى جانب صقل شخصيته الإبداعية في مجال التصميم الفني. ومن الصف الأول الإعدادي وحتى الأول الثانوي تلقى تلك المرحلة في مدرسة عقربا الثانوية للبنين، أما المرحلة الثانوية النهائية فكانت في صفوف المدرسة الإسلامية الثانوية التابعة لجمعية التضامن الخيرية في نابلس، وكان في تلك المرحلة متفوقاً في دروسه، وكانت نتيجة هذا التفوق حصوله في امتحانات التوجيهي على معدل 91% بالفرع العلمي.

دراسة الهندسة «الكهربائية»

بعد حصوله على شهادة التوجيهي، توجه لدراسة الهندسة الكهربائية في جامعة العلوم والتكنولوجيا في الأردن «جامعة اليرموك سابقاً»، وبعد مرور عام على الدراسة أصيب والده بجلطة قوية أقعدته عن العمل في المحل الذي يملكه بنابلس في تجارة الالبان وتصدير الزيتون إلى الخارج، ورغم الأثر السلبي لهذا الأمر على نفسية بني فضل إلا أنه تجاوزه باصرار وتحدي خاصة أنه يعلم أن والده يريد منه النجاح والتفوق، وبعد انتهائه من السنة الدراسية الثانية اندلعت الانتفاضة الأولى 1987، فكانت عقبة «نفسية» جديدة تواجهه بسبب حرمانه من زيارة أهله في عقربا، وكذلك تجاوز تلك المرحلة، حتى تخرجه في مطلع 1991، وبعد عودته إلى فلسطين لم يكن الجو السياسي والأمني في فلسطين مستقرًا بفعل أحداث الانتفاضة الأولى إلى جانب

اندلاع حرب الخليج التي ألقت بظلالها على كل شيء في فلسطين والمنطقة بأسرها، فاضطر للبقاء في بيته أكثر من شهرين قبل أن يحصل على قبول للحصول على رسالة الماجستير في إحدى الجامعات الأميركية، لكن فرحته لم تكتمل بسبب ارتفاع تكاليف هذه الشهادة، فترجع عنها. بداية الخبرة

في عام 1991 دخل متطوعاً في لجنة الكهرباء في مجلس قروي عقربا - أصبح مجلساً بلدياً فيما بعد - وبدأ بالعمل في صيانة شبكة الكهرباء حتى العام 1994، تعرف خلال تلك الفترة على طبيعة هذا العمل، ما أكسبه المزيد من الخبرة في مجال شبكات الكهرباء ومتطلباتها واحتياجاتها، وخلال العام 1992 أنشأ بني فضل في محل والده بنابلس «المؤسسة الهندسية للخدمات الكهربائية»، وشرع في دخول مناقصات تزويد المواد والمعدات الكهربائية للمجالس المحلية، وكان لتلك المناقصات دور في فتح شهية بني فضل على تطوير العمل، فقرر الدخول في شراكة مع أحد زملاء الدراسة في عام 1993، قاما خلالها بدخول مشاريع عديدة منها شبكات الضغط المتوسط في سلفيت، وعرابية بمحافظة جنين، وكذلك في بلدة الشيوخ بمحافظة الخليل.

الانطلاقة الكبرى

قبل انطلاقة الكبرى بعامين، وتحديدًا في عام 1995 قام بني فضل، بالتعاون مع أشقائه وخاصة محمد وعمر، وابن عمه محمد فهمي بني فضل، بتنفيذ مشاريع جديدة، ولما كانت بدايات

العام 1997 حصل بني فضل على عقد من شركة تشيكية لبناء شبكات الكهرباء في منطقة طوباس، وكان لذلك المشروع دور مميز في تشجيع المؤسسة الهندسية بقيادة بني فضل وأخوانه وابن عمه، على تأسيس مشغل متواضع لتصنيع الأعمدة الكهربائية بأنواعها، وبدأ العمل فعلياً في هذا المجال في بداية العام 1998، وفي العام 1999 تم الإعلان عن تأسيس شركة «ساتكو» لتحل محل المؤسسة الهندسية، بعد أن تطور واتسع العمل على مستوى فلسطين، وأقام المصنع في بلدة عقربا، على قطعة أرض مساحتها أكثر من عشرة آلاف متر مربع، ليضم حوالي 50 موظفاً وسبعة مهندسين، وفي بعض الأحيان وحسب حجم المشاريع التي تقوم بها الشركة، يقفز عدد العاملين عن السبعين، جميعهم يحصلون على حقوقهم حسب الأصول والقانون.

دولاب المشاريع يدور

وتدخل شركة ساتكو بفضل إدارة بني فضل وتعاون أخوته وطاقم الشركة، في مجال تصميم وتطوير شبكات الجهد المتوسط والمنخفض وتمديد شبكات الكهرباء والشبكات الانارة وتصنيع أبراج وأعمدة الكهرباء والأذرع والسلاسل وتصنيع لوحات التوزيع وتحسين معامل القدرة ولوحات قياس استهلاك الكهرباء على شبكات الجهد المتوسط، كما قامت الشبكة بتأهيل وتوسعة محطة الكهرباء في فلسطين، إلى جانب نجاحها بتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية واستخدامها في



الموجز

الحكومة المصرية في مأزق

دخلت الحكومة المصرية في مأزق بعد تأجيل قرض صندوق النقد الدولي وتعليق زيادة الضرائب على بعض السلع التي أعلنت عنها الحكومة الأسبوع الماضي، وبدا تردد الحكومة في تطبيق بعض القرارات مقلقا لدى بعض الخبراء، وهاجم حزب الحرية والعدالة الذي ينتمي إليه الرئيس محمد مرسي بشدة أداء الحكومة الحالية التي يرى أنها مرتبكة في قراراتها وسياساتها.

وقال رئيس الوزراء المصري هشام قنديل إنه تم تأجيل قرض صندوق النقد الدولي لمدة شهر بسبب المستجبات الحالية في بلاده. وأضاف أن قانون الضرائب الذي تم الإعلان عنه لا يحمل أعباء إضافية على المصريين، وهو ضمن برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري الذي تم الإعلان عنه في وقت سابق، وتابع: «البديل عن تطبيق تلك القرارات سيكون سيئا على اقتصاد البلاد، وأن برنامج الضرائب الجديد تم تأجيله لمدة شهر لحين استقرار الظروف والأجواء السياسية التي تمر بها البلاد حاليا».

وأكد قنديل أن الضرائب الجديدة لن تمس أسعار السكر وورغيف الخبز والبولار والبنزين، مشيرا إلى أن البنزين الوحيد الذي زاد سعره هو بنزين 95، الذي يستخدمه الأغنياء، لافتا إلى أن جميع الإجراءات التي تتخذها الحكومة تهدف لتحقيق العدالة الاجتماعية.

إيجارات المساكن في دبي ترتفع 17 %

سجلت إيجارات المساكن في إمارة دبي ارتفاعا بنسبة 17 % خلال العام الحالي، مع عودة الانتعاش لقطاع العقارات في الإمارة والتعافي من آثار الأزمة الاقتصادية العالمية.

وقالت شركة (cbre) المتخصصة بدراسات السوق، إن دبي سجلت نموا أكبر في إيجارات المساكن خلال العام الحالي، وذلك بالتزامن مع النمو في عدد السكان، والأداء الجيد للاقتصاد، وهو ما أدى إلى ارتفاع الطلب على العقارات مع محدودية المعروض منها.

وقالت وكالة «بلومبرغ» الأميركية للأخبار، إن «دبي التي شهدت واحدة من أسوأ الانتكاسات العقارية في العالم حين هبطت الأسعار في بعض المناطق بنسبة 65 % بفعل الأزمة العالمية، عادت حاليا إلى الانتعاش مع إطلاق عدد من المشروعات العقارية العملاقة».

«غوجل» و «أبل» تشتريان براءات اختراع لـ «كوداك»

قالت شركة «بلومبيرغ» الأميركية إنها حصلت على معلومات تفيد بأن شركة «غوجل» المتخصصة في مجال البرمجيات وخدمات الإنترنت، ونظيرتها «أبل» المتخصصة في تطوير وإنتاج البرمجيات والإلكترونيات، تسعيان إلى شراء براءات اختراع شركة «كوداك» والمتخصصة في مجال الكاميرات ومعدات التصوير مقابل 500 مليون دولار.

وأشارت مصادر «بلومبيرغ» إلى أن «كوداك» تقترب من إعلان إفلاسها، ما حدا بالشركتين اللتين تتنافسان على السيطرة على سوق الهواتف الذكية، إلى عقد شراكة لشراء 1100 براءة اختراع في مجال التصوير تعود لشركة «كوداك».

والسبب وراء هذا السعي من قبل الشركتين هو محاولة تحييد المنافسين، والابتعاد عن القضايا المحتملة بدعوى انتهاك براءات الاختراع.

المغرب يشكل هيئة لإيجاد حلول لأزمة التجارة الخارجية

أعلن عبد الإله ابن كيران، رئيس الحكومة المغربية، عن تشكيل هيئة جديدة برئاسته، تشارك فيها الحكومة والقطاع الخاص، لتتبع التجارة الخارجية للمغرب، واقتراح حلول وسياسات لمعالجة تدهور العجز التجاري، الذي ارتفع من 5.1 مليار دولار إلى 17.2 مليار دولار في ظرف عشر سنوات.

وطلب ابن كيران، خلال رئاسته للدورة الأولى للمنتدى المغربي للتجارة الخارجية الذي انعقد في الصخيرات من الحكومة والقطاع الخاص أن يعملوا يدا في يد لمواجهة الوضع المقلق والحرص للتجارة الخارجية للمغرب، وقال: «إذا كنا نسمح ببعض المناوشات على المستوى الداخلي فإنه لا يمكن أن نقبل مشاكلنا في مجال التجارة الخارجية، لأن الأمر يتعلق بمواجهة مع الخارج، لذلك علينا أن نكون يدا واحدة».

وبشأن الانتقادات التي توجه لاتفاقيات التجارة الحرة التي أبرمها المغرب مع خمسين دولة ودورها في تفاقم العجز التجاري للبلاد، أشار ابن كيران إلى أن المغرب «بلد منفتح وليس مباحا»، وقال: «لا يمكن تغيير سياسة الانفتاح، ولا يمكن التخلي عن اتفاقيات التجارة الحرة، كما لا يمكن التفريط في شركائنا الأوروبيين، ولكن علينا أن نكون قادرين على أداء الرواتب في نهاية الشهر».



من خلال سلطة الطاقة. وسعى بني فضل، ولا يزال يسعى لتطوير العمل، وفتح سوق خارج فلسطين، ومن أجل ذلك شارك في بعض المعارض الدولية خاصة في سلطنة عُمان والجزائر، والتقى مع العديد من المسؤولين وكبار رجال الأعمال في مجال تخصصه بهدف تحقيق أهدافه، ويبدو أن محاولاته ستؤتي أكلها، خاصة في الجزائر وعُمان.

كهرباء طوباس ومشروع كهرباء الريف في شمال الضفة، وغيرها من المشاريع الممولة من الاتحاد الأوروبي والحكومات النرويجية والتشيكية والبلجيكية، كما تعمل الشركة على مشروع تحويل نظام عدادات الكهرباء الى الدفع المسبق في الضفة، وتوسعة محطة تحويل الكهرباء في قطاع غزة، بتمويل من البنك الإسلامي، وجميع هذه المشاريع

إنارة الشوارع. ويفخر بني فضل بكون الشركة تقوم بتصنيع ما يقرب من نصف مكونات الشبكات الكهربائية، فيما تقوم باستيراد بقية المكونات من بعض الدول الأوروبية وتركيا وكذلك من الصين، وجميعها حسب أفضل المواصفات العالمية. كما يفخر العاملون في «ساتكو» بأنهم تمكنوا بقيادة بني فضل من تنفيذ مشاريع وطنية مهمة، من بينها مشروع

أيمن بني فضل.. الجانب الآخر

أما الإيجابي، فيقولون إنني طموح بلا حدود.

- هل تتابع الرياضة؟ من تشجع من الفرق؟

كرة القدم، لكن لا أشجع فريقا معينا.

- ما هي ضريبة النجاح؟

تخسر وقتا كبيرا من البقاء مع العائلة والأقارب والأصدقاء.

- «عقربا» ماذا تعني لك؟

حتى تعلم مدى حبي لها، تذكر أنني رفضت أن يكون مقر «ساتكو» في أي مكان آخر سوى عقربا.

- ما هو أول شيء تقوم به عندما تصحو من النوم؟

أصلي الفجر ثم أقرأ آيات من كتاب الله تعالى، وبعد ذلك أحتسي القهوة بصحبة «أم فراس»، ثم تناول وجبة الإفطار مع الأسرة، والانطلاق الى العمل.

- كيف تختار أصدقاءك؟

التأكد فقط بأنه متدين وصاحب سمعة طيبة ومتوازن في اتخاذ القرارات.

- هل تتبع نظاما غذائيا معيناً؟ وما هي أكلاتك المفضلة؟

نعم، وأنا أتناول ثلاث وجبات في مواعيدها، أما الأكلة التي أحبها فهي «المقلوبة».

- ما هي هواياتك؟

المطالعة، وخاصة كتب التاريخ والسياسة.

- ما هي أبرز المحطات الصعبة التي مررت بها؟

في العام 2006 تعثر العمل في بعض المشاريع الكبرى، وتزامن ذلك مع وفاة احد عمال الشركة.

- ما هي أجمل لحظة في حياتك؟

زواجي من رفيقة دربي «أم فراس» حفظها الله.

- ما هي أكثر لحظة حزن مررت بها؟

وفاة الوالد رحمه الله في العام 2001.

- كيف تمضي وقتك بعيدا عن العمل؟

بكل تأكيد، مع العائلة، خاصة الوالدة وكذلك الزوجة والأبناء والأشقاء وأولادهم.

- ما هي نصيحتك للجيل الشاب؟

عدم انتظار مساعدة الآخرين والاعتماد على الذات.

- ماذا كنت تحلم عندما كنت طفلا؟

أن أكون طبيبا.

- ما هي الجوانب التي يعتقد الآخرون أنها سلبية في حياتك وما هي الجوانب الإيجابية؟

الجانب السلبي، يقول البعض بأنني بطيء نوعا ما في اتخاذ بعض القرارات،

مشروع أبعده
طلبة النجاحالنفائيات البلاستيكية
وقودا سائلا

حياة وسوق
بشار دراغمة

في أقسام كلية الهندسة في جامعة النجاح الوطنية الكثير من مشاريع التخرج، التي أبعده الطلبة في تنفيذها وتصميم أفكارها، بعضها شارك في مسابقات فلسطينية وعربية وعالمية وحقق مراكز متقدمة وانتزع صدارة المنافسة في كثير من الأحيان، وتنتظر تلك المشاريع الجهات المنفذة لتطبيقها على أرض الواقع لتنعكس إيجابا على الاقتصاد الفلسطيني، وتحقق تقدما فلسطينيا عالميا كبيرا، كما أنها تشكل نماذج بيئية مهمة.

مشروع تحويل النفائيات البلاستيكية إلى وقود سائل، هو من إبداعات أربعة مهندسين من خريجي جامعة النجاح الوطنية وهم رحال رشيد وأفنان حمد ومرح جاموس ومحمد منصور، وأشرف على المشروع المحاضر في قسم الهندسة الكيماوية المهندس شادي صوالحة.

وفاز المشروع مؤخرا بالمرتبة الأولى في جائزة «صنع في فلسطين» للعام 2012 التي تنظمها مؤسسة النيزك للتعليم المساند والإبداع العلمي سنويا على مستوى الوطن بالشراكة مع مؤسسة دياكونيا الدولية.

وقال المهندس شادي صوالحة لـ "حياة وسوق" إن فكرة المشروع تقوم على تحويل المخلفات البلاستيكية إلى وقود لتعالج مشكلة الزيادة في كمية المخلفات البلاستيكية التي تنتج يوميا ويصعب التخلص منها بسبب التكلفة العالية خاصة انها مادة لا تتحلل، ويهدف المشروع أيضا لحل مشكلة الارتفاع في سعر الوقود التي تزداد بشكل كبير نتيجة النقص في كمية الوقود التي تنتج مع مرور السنين، وبذلك إيجاد مصدر بديل للوقود الذي يتم استخدامه وهو الوقود الناتج عن هذا المشروع.

وأوضح صوالحة أن المشروع يستهدف السوق الفلسطينية بجمع

المشروع فحص المنتج للتأكد من مدى مطابقته لاحتياجات السوق الفلسطينية.

وأشار صوالحة إلى أن المنتج يمتاز بانخفاض سعر الانتاج وذلك ينعكس على سعر البيع، حيث يتم بيعه بسعر أقل من سعر الوقود العادي، إضافة إلى أنه يقدم حلا بيئيا لمشكلة التخلص من النفائيات البلاستيكية.

وقال صوالحة إن الطلبة المصممين للمشروع أنتجوا فكرة إبداعية، مشيرا إلى أن فلسطين لديها من العقول ما يكفي للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني من خلال المشاريع التي يتم تصميمها في جامعة النجاح، وقال: «أنا فخور جدا بالانجوع الأربعة الذين صمموا المشروع، وكان هناك

شرائعها ومستهلكها، بداية من المواطن الذي يستهلك الوقود في التنقل والتدفئة والحياة اليومية، وصولا إلى المصانع والمنشآت الصناعية الضخمة التي تستخدم الوقود في تشغيل الماتورات والمحركات الضخمة، لكن في البداية يتم التركيز على الفئة التي لديها وعي واهتمامات بيئية.

وقال صوالحة إنه تم تصميم جهاز يعمل على انتاج الوقود، مشيرا إلى أن فكرة عمل الجهاز بسيطة وتتم من خلال عملية كيميائية آمنة ونظيفة بيئيا. والمنتج عبارة عن مزيج من الوقود يتكون من سولار وبنزين وكاز بنسب متفاوتة، وهو يتمتع بخصائص شبيهة بالوقود العادي، مشيرا إلى أن

الأولى في طريق الطموح، والهدف الآن هو رؤية المشروع مطبقا على أرض الواقع، ورؤية الوقود كمنتج فلسطيني في الأسواق يحمل عبارة (صنع في فلسطين)».

وقالت الهندسة مرح جاموس: «الصعوبات والمشاكل التي واجهتنا خلال فترة العمل كانت حافزا و تحديا أمامنا لإثبات جدارتنا وجداره المشروع، حيث اننا وبفضله تعالی قد حققنا جزءا من النجاح الذي نطمح إليه». وبدوره، أكد المهندس محمد منصور على أهمية دعم المشاريع المبتكرة، قائلا: «المشروع هو نموذج للمشاريع الشابة التي تعكس إبداع شبابنا الفلسطيني والتي لا بد من الاستفادة منها في بناء دولتنا الفلسطينية».

لذة في العمل، لا يستطيع احد ان يدركها الا من كان قريبا من قلوبهم وعقولهم».

وقال المهندس رحال شديد الذي تخرج من كلية الهندسة، وهو أحد المشاركين في العمل إن المشروع يعد من المشاريع المتميزة على مستوى الوطن، وأن فكرته تقدم حلا لمشكلتين يعاني منهما المجتمع الفلسطيني، فعلاوة على التخلص من النفائيات البلاستيكية فإن المشروع يوفر مصدرا بديلا للوقود خاصة أن فلسطين تعد دولة غير نفطية. كما عبرت المشاركة الأخرى الهندسة أفنان حمد عن فرحتها بالجائزة قائلة: «إن الفوز في مسابقة (صنع في فلسطين) قطاف لثمار مرحلة العمل السابقة، والخطوة

تَدَلُّنْ

5 شهور مجانية مع خدمة
BlackBerry

لقطاع الأعمال والشركات

جوال... لا للمستحيل.

www.jowal.ps 01122